A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.61
20 December 1991

ARABIC

الجمعية العامة

UN LIBRARY
DEC 7 1992
UN/SA COLLECTION

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد الشهابي	(المملكة العربية السعودية)
ثم :	السيد ليفوايلا	(بوتسوانا)
	(نائب الرئيس)	

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٧] (تابع)
(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا
(ج) تقارير الامين العام
(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
(هـ) مشروع القرار
- برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي [١٠٢] (تابع)
(أ) تقرير الامين العام
(ب) مشروع القرار

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

91-61939 ٢٩٠٧ح(٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٣٧ و ١٠٢ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/46/22) ؛

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (A/46/44) ؛

(ج) تقارير الامين العام (A/46/499 ، A/46/507 ، A/46/648) ؛

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/46/643) ؛

(هـ) مشروع القرار (A/46/L.3) .

برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي :

(أ) تقرير الامين العام (A/46/561) ؛

(ب) مشروع القرار (A/46/L.25) .

الآنسة الملاّ (الكويت) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كالرياح الدافعة للطائرة ، قد تدفعنا رياح التغيير التي تجتاح العالم ، نحن المجتمع الدولي ، بالقرب من غايتنا الا وهي جنوب افريقيا لا عنصرية . لكن الشعور بالإرتياح أو الابتهاج بسبب الاقتراب من تلك النهاية ، أي نهاية رحلة شاقة ، يجب الا يلهينا عن التحديات التي قد نواجهها .

ولن يستطيع المجتمع الدولي بلوغ هدفه المذكور ما لم يثابر في الطريق الذي حدده لنفسه عند شروعه في عملية السعي نحو استئصال الفصل العنصري . وقد أصبحت العملية أكثر سلاسة . ذلك أن معظم قوانين الفصل العنصري الاساسية قد ألغيت . بيد أن الطريق مازال وعرا . فالظلم الناجم عن هذه القوانين مازال موجودا ، كما ذكر الامين العام في تقريره المرحلي الثاني (A/45/1052) . وأشير هنا الى نتائج إلغاء قانون تسجيل السكان ، حيث مازال الاشخاص الذين ولدوا قبل ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩١ يصنفون على أساس عنصر ريثما يتم وضع دستور جديد . ومن الامثلة الاخرى ، الظلم الذي

استمر حتى بعد إلغاء قوانين الاراضي ، حيث لم توضع أي ترتيبات لمعالجة مسالة إعادة الاراضي الى ملاكها السابقين . كما أن العنف الذي يمارس ضد الاهالي يهدد التقدم نحو التسوية . ومن المامول أن يسهم الاتفاق الوطني للسلام ، الموقع في أيلول/سبتمبر ، في تهيئة مناخ من النشاط السياسي الحر .

إن إعادة المنفيين الى وطنهم تطور مرض . وقد نهض مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بدور رائع في هذا الصدد . ويوصي وفد بلادي بشدة بتقديم دعم فعال لجهود المفوض . وإننا نتطلع الى عملية تغيير أكثر سلاسة ، في أعقاب المؤتمر الرامي الى قيام جنوب افريقيا ديمقراطية ، والمقرر عقده في وقت لاحق من هذا الشهر .

ومع نمو عملية التغيير الايجابي ببطء في جنوب افريقيا ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي الضغط لتشجيع التقدم . والإنحراف بدرجة كبيرة عن هذا الطريق قد يقودنا الى نهاية مختلفة عن تلك التي تصورناها في بداية الرحلة . واستشهد بما قاله رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري :

"وبالتالي ، يتعين على المجتمع الدولي الا يتخلى عن دوره والتزامه بالعمل كعنصر داعم وموازن في مساعدة الحالة التي تتطور في جنوب افريقيا" .

(A/46/PV.58 ، ص ٨)

وينبغي ألا ترفع الجزاءات إلا على مراحل تتناسب مع التقدم المحرز في اتجاه استئصال الفصل العنصري ، مثل وضع ترتيبات انتقالية . وستلتزم الكويت من جانبها بهذا المبدأ التوجيهي للسياسة العامة .

وريثما نبلغ غايتنا ،علينا الا نتقاعس عن التصدي للمهام التي تنتظرنا ، أي التحديات التي خلفتها عقود من الحرمان والظلم . وقد لا تستحق جنوب افريقيا الحرة الديمقراطية اسمها إذا تجاهل المجتمع الدولي متطلبات الحياة الكريمة ، ناهيك عن التنمية ، وبخاصة فيما يتعلق بالاغلبية السوداء من السكان . وينبغي ألا نصل الى غايتنا خاوي الوفاض ، وإنما علينا تصور وسائل لمساعدة سكان جنوب افريقيا على بدء طريق التقدم بأقدام راسخة .

إن رحلة تحرر الاغلبية السوداء من الضيق العنصري وتحررها من الفقر وهي تمضي في طريقها ، تسترشد ضمن جملة أمور ، بالتوجيه الذي تضعه هذه الهيئة الدولية . فالإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، الذي اعتمد بتوافق الآراء ، قد حدد معالم الطريق في عام ١٩٨٩ . كما ثبتت أهمية دور اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا في الحفاظ على هذا الطريق .

ويشرف الكويت أن تعترف بإسهام رئيسي اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ، وكذلك بإسهام أعضائهما ، وبإسهام أمانة مركز مناهضة الفصل العنصري .

وبالتعاون يستطيع المجتمع الدولي إنجاز الرحلة . وعلينا أن نتكاتف في هذه المسيرة .

السيد تشيو (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن التغييرات الهائلة التي تجري في بقية العالم قد واكبتها إصلاحات هامة ومشجعة في جنوب افريقيا ، بدءا بالافراج التاريخي عن السيد نيلسون مانديلا في العام الماضي . ونحن في سنغافورة نؤكد من جديد تأييدنا الراسخ للسيد مانديلا ورفاقه في نضالهم التاريخي للقضاء على الفصل العنصري . ونحن نؤيد الرأي القائل بأن على المجتمع الدولي أن يظل منخرطا في العملية السياسية لتمكين الجانبين من التفاوض بنية طيبة .

ولقد كان من أوجه التقدم الكبرى في هذا النضال إلغاء الدعائم التشريعية للفصل العنصري ، لا سيما قانون تسجيل السكان لعام ١٩٥٠ ، وقانون أراضي السود رقم ٢٧ لعام ١٩١٣ ، وقانون التنمية والاراضي رقم ١٨ لعام ١٩٣٦ ، وقانون مناطق الجماعات لعام ١٩٦٦ ، وقانون تنمية مجتمعات السود لعام ١٩٨٤ . وفي هذا الصدد نلحظ أن الامين العام في تقريره المرحلي الثاني بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري قد ذكر أنه :

"في الوقت الذي أُلغيت فيه ، بحلول شهر حزيران/يونيه الاخير ، أهم قوانين الفصل العنصري ، كما سبق الوعد ، فإن المواقف والممارسات التي اقترنت بها ، فضلا عن نتائج تلك القوانين ، ما زالت قائمة" . (A/45/1052 ، الفقرة ٨)

وهذا يوضح مبلغ ما تبقى علينا إنجازه ، لان الفصل العنصري لن يستأصل حقيقة حتى تصبح أنماط السلوك والمواقف المنغرسة في الذهن معبرة عن تقدير وتفهم أفضل للمساواة بين جميع الرجال والنساء ، بغض النظر عن اللون أو الدين أو الوضع الاجتماعي .

وتتضمن الإنجازات السياسية الكبرى الاخرى اتفاق السلام الوطني الذي وُقّع في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ من جانب ٣١ منظمة ، تتضمن المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، وحزب إنكاثا للحرية والحزب الوطني . وهذا يتضمن ، في جملة أمور ، قواعد لسلوك الاحزاب والمنظمات السياسية وقوات الامن ، فضلا عن توفيره آلية للرصد . وتعتبر

هذه خطوة هامة صوب إقامة حكومة مؤقتة . ويحدونا الامل بأن نرى اتفاق السلام الوطني وقد نفذ تنفيذا كاملا ، لان العنف السياسي الجاري يشكل تهديدا كبيرا للتحول السلمي الديمقراطي لجنوب افريقيا .

إن تشكيل جبهة وطنية من المؤتمر الوطني الافريقي ، والمنظمة الشعبية لازانيا ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين ، ونقابات العمال السود ، وغيرها من المنظمات السوداء في تشرين الاول/اكتوبر هو خطوة إيجابية في الطريق إلى الامام ، وفيها دليل هام على التضامن السياسي للسود وعلى قيام تحالف تكتيكي لا بد منه للضغط على الحكومة المؤقتة وإقامة جمعية عمومية منتخبة من جانب الشعب لصياغة دستور يؤدي إلى حكم الاغلبية السوداء . وكما صرّح السيد والتر سيسولو ، فإن تشكيل الجبهة الوطنية يعتبر بداية المعركة من أجل الحقوق الديمقراطية ، كما أنه مقدمة ضرورية للمؤتمر متعدد الاحزاب المزمع عقده بدعوة من جبهة محايدة لمناقشة المسائل الدستورية في ٢٠ و ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ . وفي هذا السياق نلحظ أن الرئيس دي كليرك قد أكد أنه سيظل على التزامه بموقف سياسي تفاوضي بالرغم من فشل اتفاق السلام الوطني في وضع حد للعنف السياسي الذي يعصف بجنوب افريقيا . كما نرحّب أيضا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في آب/اغسطس ١٩٩١ بين مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة جنوب افريقيا بشأن إعادة المنفيين السياسيين الطوعية إلى الوطن .

لقد أوجز الامين العام السيد بيريز دي كوييار التقدم المحرز حتى الآن في بيانه الذي أدلى به في ١١ تشرين الاول/اكتوبر ، في الاحتفال بيوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا بقوله :

"وبوجه عام ، فبالرغم من تعثر التقدم نحو القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، إلا أن هذا التقدم لا يزال يسير على الطريق الصحيح . فقد ألغيت الهياكل القانونية الكبرى للفصل العنصري ، واتخذت عدة تدابير ضرورية لتهيئة جو مؤات للمفاوضات وكذلك مبادرات للسلم ، ويبدو أن جنوب افريقيا تتحرك قدما صوب البدء في مفاوضات مضمونية ...

"... إلا أنه من الضروري قبل كل شيء أن تتحلى قوات الامن بالنزاهة في الحفاظ على القانون والنظام ، وهو أمر تقع مسؤوليته النهائية على عاتق الحكومة" . (A/AC.115/PV.652 ، ص ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١)

إننا نؤيد نداء الامين العام لوضع حد للعنف وللإفراج عن السجناء السياسيين ، على النحو المتفق عليه في مضبطة بريتوريا ، وعقد محفل لجميع الاحزاب في نهاية ١٩٩١ لمناقشة الترتيبات الانتقالية ووضع آليات لصياغة دستور جديد . ونحن نتفق مع ملاحظة الامين العام بأنه :

"ينبغي لاعمال التشجيع والضغط والمساعدة" . (A/45/1052 ، الفقرة ١٤)

أن تطبق بصورة مناسبة خطى السير نحو إقامة جنوب افريقيا لاعنصرية وديمقراطية . والتحضيرات التي تمت مؤخرا لعقد مؤتمر رسمي من أجل "جنوب افريقيا الديمقراطية" ستعطي دفعة إلى الامام للمفاوضات حول دستور جديد .

وبشأن موضوع التشجيع والضغط ، فإن الامين العام قد ذكر في تقريره المرحلي الثاني ، الذي سبق لنا الاقتباس منه أن :

"استجابة المجتمع الدولي يلزم أن تكون متكيفة بشكل تام مع هذه العملية المعقدة الدقيقة" . (A/45/1052 ، الفقرة ١٤)

إننا نتفق تماما ووجهة النظر هذه . لهذا فإن سنغافورة تؤيد القرار الذي اتخذه رؤساء حكومات دول الكمنولث في اجتماعهم المعقود في هراري ، والذي فصل بشكل لا لبس فيه في الفقرة ٢٢ من بيانهم الصادر في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ للمصادقة على ، "نهج الإدارة المبرمج ، الذي أعدته لجنة وزراء خارجية دول الكمنولث الخاصة بجنوب افريقيا ، حيث يربط أي تغيير في تطبيق العقوبات باتخاذ خطوات عملية وفعلية لإنهاء الفصل العنصري" . كما نؤيد أيضا جهود الامين العام للكمنولث الرامية لإيجاد السبل التي يستطيع الكمنولث بواسطتها العمل على المساعدة في العملية التفاوضية . إن سنغافورة تتفهم ضرورة ألا يكون هناك رفع للعقوبات سابق للأوان ومن جانب واحد . وبالإضافة إلى ذلك . فإن الحظر الإجباري على الاسلحة ينبغي أن يظل إلى حين انتخاب حكومة جديدة من خلال انتخابات حرة ومنصفة في جنوب افريقيا .

إن سنغافورة على استعداد لمساعدة شعب جنوب افريقيا خلال عملية الانتقال الصعبة . وتحقيقا لذلك الغرض فإن رئيس الوزراء قد التقى بالسيد مانديلا والسيد والتر سيسولو ، في عدة مناسبات ، وبعد اجتماعهما في هراري ، أشار السيد مانديلا إلى أن المؤتمر الوطني الافريقي قد يرسل وفدا إلى سنغافورة لدراسة مسألة حكم بلد متعدد الاعراق على أساس غير عنصري ، ودراسة التنمية الاقتصادية في سنغافورة أيضا .

وختاما ، وبينما تم تحقيق بعض التقدم ، فإنه يجب اتخاذ مزيد من الخطوات عن طريق المفاوضات السلمية أثناء عملية الانتقال الصعبة . وينبغي أن يكون الهدف هو إزالة الفصل العنصري والاستعاضة عنه بجنوب افريقيا ديمقراطية وموحدة وغير عنصرية حيث تتولى الحكم الاغلبية السوداء ولكن مع احترام حقوق الاقلية وحمايتها . ولقد اتضح أن هذا شيء قابل للنجاح في بلدان مثل ناميبيا وزمبابوي . وقبل أي شيء آخر ، ينبغي لعملية التغيير أن تكون سلمية ولا عنفية . ففي مثل هذه الحالة فقط يمكن للتنمية الاقتصادية أن تجري ويمكن للمستثمرين الاجانب أن يجدو ما يشجعهم على الاستثمار في جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري .

ودون التنمية الاقتصادية والاستثمارات الاجنبية فإن شعب جنوب افريقيا لن يتسنى له التمتع تمتعا كاملا بثمار الحكم الديمقراطي للاغلبية . وأخيرا ، نأمل أن يكون بمقدورنا قريبا أن نرحب في أسرة الامم المتحدة بجنوب افريقيا تحكمها حكومة منتخبة ديمقراطيا لكي تستعيد مكانها على الوجه الصحيح وتلعب دورها الهام جدا باعتبارها إحدى القوى الاقتصادية الدافعة في افريقيا .

السيد كوكان (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد مرور عام واحد لدينا الفرصة الآن لكي نتفحص الكيفية التي تتغير - أو لا تتغير - بها الامور في جنوب افريقيا التي ظلت سياسة الفصل العنصري تطبق فيها طوال عدة عقود . وحتى وقت قريب ، كانت الانباء التي تطالعنا من تلك المنطقة تفيد استمرار قمع السكان الملونين في جنوب افريقيا ، واستمرار سياسة جنوب افريقيا الرامية الى زعزعة الاستقرار في البلدان الافريقية المجاورة .

بيد أن التطورات الاخيرة تبين أن جنوب افريقيا قد شرعت في عملية القضاء التدريجي على نظام الفصل العنصري وأن هذه العملية مستمرة . ففي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، ألغي القانون الذي كان يحظر على فئات معينة من السكان استخدام المرافق العامة ، ورفعت الاحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد .

وفي حزيران/يونيه ١٩٩١ ، هدم برلمان جنوب افريقيا آخر الاعمدة القانونية للفصل العنصري - وأقصد قانون مناطق الجماعات وقانون الاراضي وقانون تطوير مجتمعات السود وقانون تسجيل السكان . والدستور الديمقراطي غير العنصري الجديد في طور الاعداد ، وباعتماده ستكون البلاد قد قضت نهائيا على التمييز العنصري المقنن .

وقد لاحظت جمهورية التشيك والسلوفاك الاتحادية مع الاهتمام الاجراء الذي اتخذه مؤتمر قمة الكومنولث في هراري ، زمبابوي . ونحن نعتبر أن قراره بشأن الرفع التدريجي للجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا يشكل نهجا ايجابيا في ضوء الواقع الحالي والتغييرات الديمقراطية الحاصلة الآن في جنوب افريقيا . وباعتبارنا دولة بدأت مؤخرا في استئناف تقاليدها الديمقراطية السابقة ، سنواصل تأييد هذه التغييرات .

ونحن نرحب بالتغييرات الايجابية الحاصلة في جنوب افريقيا لأن تشيكوسلوفاكيا لا يمكن أن توافق على مجرد التغييرات السطحية لنظام الفصل العنصري . وكما أكدنا مرات عديدة ، توافق تشيكوسلوفاكيا تماما على المبادئ الاساسية للترتيب المستقبلي في جمهورية جنوب افريقيا ، المكرسة في الاعلان المتعلق بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي . وفي الوقت ذاته ، نرى أن المجتمع الدولي ينبغي الآن أن يستجيب بتفهم أكبر للتحولات الايجابية التي دخلت على مجتمع جنوب افريقيا في السنة الماضية . ونعتقد أنه قد تهيأ الآن مناخ أكثر مؤاتاة للنظر في كيفية المضي الى رفع الجزاءات ، بما في ذلك الحظر المفروض على شحنات النفط ، وإشراك جمهورية جنوب افريقيا في النظام الاقتصادي العالمي . إن الامكانية الاقتصادية لذلك البلد ينبغي استخدامها لصالح جميع السكان دون تمييز بسبب لون البشرة . وفي هذا الصدد ، لا ينبغي تجاهل حقيقة أن الجزاءات الاقتصادية الطويلة الأمد التي فرضها المجتمع الدولي أضرت أساسا بالسكان السود .

إن النظام السياسي في جنوب افريقيا المعاصرة لم يعد يقوم على الفصل العنصري كما عرفناه في الماضي . إن عملية التغييرات الديمقراطية التي نفذتها حكومة الرئيس دي كليرك يمكن اعتبارها جهدا مخلصا لضمان التحول الى مجتمع ديمقراطي غير عنصري . وفي هذا الصدد ، كثيرا ما يثور التساؤل حول ما اذا كانت هذه التغييرات تغييرات لا رجعة فيها . وأنا على يقين من أننا نتفق جميعا على أن الحل الايجابي للعديد من المشاكل العالمية قد أصبح ممكنا بفضل انتهاء الحرب الباردة والاتجاه الديمقراطي العالمي الذي تؤيده جميع البلدان تقريبا ، مما يتجلى ، في جملة أمور ، في البيانات التي أدلى بها ممثلوها من على هذه المنصة . وببساطة إن العالم قد تغير . وإلى أن تتبلور عملية إرساء الديمقراطية وتتعزز لا يمكن لنظام حكم يقوم على أفكار تتعارض تماما مع هذه العملية أن يعيش في عالم باتت تربطه أفكار واحدة . وإن تمسكنا جميعا - نحن أعضاء هذه المنظمة - بمبادئ الإنسانية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هو أفضل ضمان لعدم الرجوع عن هذه التغييرات الإيجابية في جنوب افريقيا .

وإن سياق المناقشة العامة بشأن البند ٣٧ من جدول الاعمال ، كما لمسنا حتى الآن ، يعطي الانطباع بأنه كان لدينا أحيانا خلط بين فكرة الفصل العنصري وفكرة المجتمع غير الديمقراطي . ومن المؤكد - ولا يخالجنا ادنى شك في هذا - أن الفصل العنصري نظام غير ديمقراطي وغير إنساني . بيد أن انتقادنا لجنوب افريقيا في الوقت الحالي إنما يرجع إلى أن جنوب افريقيا مجتمع غير ديمقراطي لا يجري فيه انتخاب الممثلين في انتخابات حرة على قدم المساواة . فانتقادنا لم يعد ينصب على نظام للفصل العنصري حيث أن الاعمدة القانونية لهذا النظام لم يعد لها ، إلى حد كبير ، وجود من الناحية العملية .

ونحن نرى أن التغييرات السالفة الذكر قد وفرت أيضا الشروط الاساسية لتنشيط علاقات تشيكوسلوفاكيا تدريجيا مع ذلك البلد ، الذي ظل لعقود في عزلة دولية . فعلى الصعيد السياسي ، اقامت تشيكوسلوفاكيا علاقات دبلوماسية مع جمهورية افريقيا على مستوى السفارات . وعلى الصعيد الاقتصادي ، بدانا بالفعل تدريجيا في اقامة علاقات اقتصادية وتجارية مباشرة بين تشيكوسلوفاكيا والمشاريع والمنظمات التابعة لجنوب افريقيا ، وفي الوقت ذاته فإننا نحترم احتراما دقيقا التزامات تشيكوسلوفاكيا الدولية الناشئة عن القرارات التي اتخذتها منظمتنا في المجالين العسكري والامني .

ووفد جمهورية التشيك والسلوفاك الاتحادية قد درس باهتمام تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري - التي نقدر عملها - كما درس تقرير الامين العام . وهو يأمل أن تكون القرارات التي تتخذها الجمعية العامة في دورتها لهذا العام بشأن مسألة الفصل العنصري ، واقعية ومتوازنة حتى يمكن أن تساعد حقا ، وبطريقة سلمية ، على تحول جنوب افريقيا الى مجتمع ديمقراطي مزدهر .

السيد سنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تولي الامم المتحدة منذ إنشائها اهتماما خاصا للحالة الناجمة عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا التي تمثل مفارقة تاريخية . وما برحت هذه السياسة ، القائمة على التمييز العنصري وعلى إنكار الحقوق الاساسية للغالبية في جنوب افريقيا ، موضع إدانة ورفض ، في مبادئها وفي مظاهرها ، من قبل المجتمع الدولي بأسره .

وقد أسهم مناخ الانفراج الدولي الذي ساد في السنوات الاخيرة إسهاما أكيدا في التطور الإيجابي الذي طرأ على الحالة في الجنوب الافريقي . وفي الحقيقة ، فإن اعتماد الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجة المدمرة في الجنوب الافريقي في الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة إنما هو تعبير عن التقدم المحرز في ذلك الإطار ، وهو تقدم تستطيع منظمتنا أن تفخر به . ويشهد اعتماد ذلك الإعلان بتوافق الآراء على تصميم المجتمع الدولي الثابت على إرساء الاسس للقضاء التام على نظام الفصل العنصري عن طريق التنفيذ الفعال للمبادئ العالمية الواردة في ميثاق الامم المتحدة ومن خلال توفير الظروف المؤاتية لإقامة مجتمع ديمقراطي لا عنصري في جنوب افريقيا .

ومنذ اعتماد تلك الوثيقة ، جرت تطورات هامة ومبشرة بالخير في جنوب افريقيا . ففي الحقيقة يمر ذلك البلد الآن بمرحلة حاسمة من تاريخه . وثمة ظروف داخلية ودولية مؤاتية تمكننا من التطلع بتفاؤل إلى إيجاد حل للأزمة التي لم تمس ذلك البلد فحسب بل أيضا كامل المنطقة دون الاقليمية على مدى عقود كثيرة .

لقد اتخذت حكومة جنوب افريقيا تدابير ملموسة لتنفيذ التوصيات الواردة في الإعلان الخاص بالفصل العنصري . وأن إطلاق سراح نيلسون مانديلا والسجناء السياسيين الآخرين ، ورفع الحظر المفروض على الحركات السياسية - بما فيها المؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا - وإنهاء حالة الطوارئ ، وبدء حوار بناء بين الأطراف ، وبصورة خاصة التقدم الهام المحرز نتيجة إلغاء القوانين الاساسية التي يقوم عليها الفصل العنصري رسميا ، كل هذه تغييرات

ينبغي تشجيعها . ويأمل وفد بلادي استمرار هذه العملية التي بدأت في جو من السلم والمصالحة بين الاطراف . فالعنف والمواجهة لايؤديا . إلاّ إلى تعطيل المستقبل السياسي للبلاد بل تعريضه للخطر .

وفي هذا السياق ، ترحب بلادي باعتماد مختلف الاطراف في شهر أيلول/سبتمبر الماضي لاتفاق السلم الوطني . ونحن نعتقد أن ذلك يمثل خطوة هامة وبشير خير لبدء المفاوضات الدستورية . ويمكننا بالفعل أن نبدي تفاؤلنا بأن الاجتماع التحضيري للمفاوضات الدستورية ، الذي عقد في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، جرى في مناخ من الارتياح العام . وقد وصف ممثل حكومة جنوب افريقيا ذلك الاجتماع بانه تحول واضح لا لبس ولا رجعة فيه ، ووصفه ممثل المؤتمر الوطني الافريقي بانه بداية للمفاوضات الحقيقية بعد سلسلة طويلة من المحادثات الاولية .

ولكن لا ينبغي أن يعمينا تفاؤلنا عن حقيقة أن هذه العملية التاريخية قد تكون طويلة وشاقة نسبيا ، وذلك لاسباب منها تعقد المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية في جنوب افريقيا والموقف غير البناء أو حتى السلبي لبعض الدوائر في جنوب افريقيا تجاه التغييرات الجارية حاليا . ولذلك فإن بلادي تأمل في أن يجري في كل مرحلة من مراحل العملية ترجمة الإصلاحات التي يتم التوصل إليها الى واقع ملموس بحيث تعود ، دون مزيد من الإبطاء ، بالنفع على الغالبية في جنوب افريقيا .

وتلاحظ بلادي مع الارتياح التقارب المتزايد للآراء لدى الاطراف في جنوب افريقيا حول عدد من المبادئ الاساسية التي ينبغي إدراجها في أي دستور جديد . ونحن نأمل أن يحقق الاجتماع المزمع عقده بين كل الاطراف المعنية في كانون الاول/ديسمبر نتائج ملموسة تؤدي إلى القضاء الكامل على الفصل العنصري . وفي هذا الصدد ، لا يسعنا إلا أن نعرب عن ارتياحنا إزاء حكمة قادة الحكومة والمعارضة الذين أدركوا أنه ليس هناك أي خيار واقعي آخر سوى خيار الحوار والتفاوض . ولا ينكر أنهم هم وحدهم الذين يتعين عليهم تحديد شكل المجتمع والحكومة الذي يتطلعون إليه .

إننا نشجعهم بقوة على إبداء أكبر قدر من المرونة للتغلب على الصعوبات والانقسامات الموروثة عن نظام الفصل العنصري . كما نعرب عن الأمل في أن تعتمد ، خلال المرحلة الانتقالية إلى النظام الديمقراطي الجديد ، تدابير لبناء الثقة المتبادلة عن طريق تطبيق مدونة للسلوك وآليات دقيقة ترمي ، في جملة أمور ، إلى تيسير إعادة البناء والتنمية الاقتصاديين للمناطق التي عصف بها العنف .

إن منظمتنا ، التي أعادت تأكيد سلطتها بوصفها المحفل المختار لتسوية أكثر المشاكل الدولية تعقيدا ، تتحمل مسؤولية خاصة عن السعي إلى مواصلة العملية التي بدأت الآن تحت رعايتها في ظل أفضل الظروف الممكنة ، وإلى أن تؤدي إلى النتائج المرجوة . وفي هذا السياق ، يتعين على المجتمع الدولي التمسك بموقف حاسم وبناء ، والصمود حتى تصبح جنوب افريقيا ديمقراطية ولا عرقية .

إن المملكة المغربية ، التي أعربت دوما عن إدانتها القاطعة والحاسمة لنظام الفصل العنصري البائد وتأييدها الكامل لحقوق شعب جنوب افريقيا في الحرية والعدالة والكرامة ، لا يسعها إلا أن ترحب بالتطور الذي طرأ على الوضع في ذلك الجزء من القارة الافريقية . إن بلادي ، التي هي من الدعاة الشابتين إلى الحوار وتسوية النزاعات سلميا ، ما برحت تسعى إلى أن تكون أرضا مضيافة ومكانا للقاء الذي يمكن أن تسود فيه حكمة تبادل الآراء والتفاهم .

السيد اوليينيك (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أصبح للأمم المتحدة في السنوات الأخيرة دور متزايد الأهمية في تسوية الكثير من المشاكل والمنازعات العالمية والاقليمية الطويلة الأمد والصعبة . واليوم ، نجد أنفسنا على عتبة طفرة كبيرة في سعينا إلى القضاء العاجل والكامل على أشكال التمييز والقمع التي طال أمدها . ولسنوات عديدة ظلت جهود المجتمع الدولي مركزة على الحاجة إلى استئصال سياسة الفصل العنصري .

ويصعب على المرء ان يفرط في تقييم أهمية الإعلان الذي اعتمد بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة . فهذا الإعلان يعد رمزا لبداية

صفحة جديدة ، بل نأمل أن تكون صفحة نهائية ، في عملية القضاء على الفصل العنصري . وقد طرأت منذ اعتماده تغييرات ايجابية في جنوب افريقيا ، أشار المتكلمون السابقون من هذا المنبر إلى الكثير منها . إن العملية السياسية في جنوب افريقيا تدخل اليوم مرحلة جديدة ومختلفة جذريا تتميز بالمفاوضات الملموسة العريضة القاعدة حول التغييرات الاساسية في جنوب افريقيا . ونظرا إلى تعقد الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد ، واختلاف النهج التي تتبعها الاطراف إزاء مشاكل إعادة توزيع السلطة في الفترة الانتقالية ، والهيكل النهائي للسلطة واحكام الدستور الجديد ، فمن المتوقع أن تكون المفاوضات حول هذه المسالة طويلة ومضنية ومعقدة .

وإن هشاشة الحالة في جنوب افريقيا تقتضي أن يتبع المجتمع الدولي نهجا حريصا يرمي إلى تشجيع وتدعيم العملية التفاوضية ، التي تعد السبيل الوحيد إلى إجراء تحول سلمي لجعل جنوب افريقيا لاعنصرية وديمقراطية . فهناك اليوم حاجة لم تكن موجودة من قبل إلى التاني في قياس اثر اي فعل على صفاء جو المفاوضات في جنوب افريقيا . فإن اي عمل فج يصدر بلا تقدير للعواقب من خارج البلاد - سواء كان الإلغاء الكامل للجزاءات او ممارسة الضغط الشديد على الحكومة - يمكن أن يضر بالعملية السياسية . فحكمة منظمتنا تكمن الآن في تهيئة المناخ الدولي المناسب والميسر لنجاح المفاوضات .

وفي هذا الصدد ، أود أن أركز بصورة رئيسية على عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التي اضطلعت عبر السنين بدور هام بل ورائد في الحملة الدولية ضد الفصل العنصري .

إن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تتطور باستمرار ؛ وقد اكتسبت خبرة وحسنت نظامها التنسيقي . ومركز مناهضة الفصل العنصري قد اكتسب قدرا كبيرا من القدرة البحثية والإعلامية ومصرف معلومات واسعا ، وطور صلات وثيقة ومنتجة مع القوى المناهضة للفصل العنصري داخل جنوب افريقيا وخارجها على حد سواء . ولكن في ظل الظروف الجديدة لا بد من إعادة التقييم المفهومي لدور هذه الهيئة بغية مواكبة التغيرات في جنوب افريقيا . إن الاستعمال الخلاق لكامل طاقة اللجنة الخاصة ومركز مناهضة الفصل العنصري وتكييفهما مع الوقائع الجديدة يشكل الآن حتمية سياسية رئيسية .

لقد دخلت جنوب افريقيا مرحلة انتقالية . وكما ورد في التقرير المرحلي الثاني للأمين العام ، قد تكون العملية السياسية في هذه الفترة طويلة نسبيا بل وهشة . فلا يزال من ابرز السمات في هذه المرحلة الانتقالية وجود قدر كبير من التناقض وعدم اليقين بل وتعذر التنبؤ بما يحمله المستقبل . ولكن بما أن العملية السياسية في جنوب افريقيا قد بلغت الآن مرحلة المفاوضات المحددة الرامية إلى إحداث التغييرات العملية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمع جنوب افريقيا ، لا بد أن تكتسي أنشطة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مزيدا من الصيغة البنائية ومن المرونة والجدوى .

وثمة حاجة اليوم أكثر من ذي قبل إلى العمل الخلّاق للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومركز مناهضة الفصل العنصري لزيادة إسهام هاتين الهيئتين في التسوية السلمية في جنوب افريقيا . ويمكن للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أن تبدأ الآن في صياغة نهج جديد لهذه الفترة الانتقالية .

ونرى أن من المهام الرئيسية أمام المجتمع الدولي ، وبالتالي اللجنة الخاصة ، في هذه المرحلة تشجيع العملية الجارية للمفاوضات الواسعة القاعدة بشأن إقامة ديمقراطية لا عرقية متعددة الاحزاب في جنوب افريقيا والقيام بكل ما يمكن للمساعدة على إبقاء المفاوضات في المسار الصحيح ، وتشجيع الزعماء السياسيين على التحرك قدما في المفاوضات وبذل كل ما في وسعهم لتحسين آفاق التغير السلمي في جنوب افريقيا .

واثناء السنوات القادمة في مرحلة الانتقال سيلزم إبقاء الرأي الدولي على علم بالتطورات الحاصلة في جنوب افريقيا . ولا بد أن تقوم الامم المتحدة برصد جميع الحقائق المتعلقة بانتهاكات حكومة جنوب افريقيا لوعودها واتفاقاتها مع حركات التحرير وأن تسترعي انتباه المجتمع العالمي إليها . وينبغي زيادة التأكيد على دعم المبادرات المثمرة لحركات التحرير ، ولا بد من توسيع دائرة النشر عن هذه المبادرات . فمن شأن ذلك أن يعزز الضغط المعنوي على الحكومة .

إن إزالة الدعائم التشريعية للفصل العنصري لا يعني أنه قد تم القضاء الكامل على الفصل العنصري . صحيح أنه يذوي ، ولكنه لا يزال بعيدا كل البعد عن الموت . إن له غرائز بقاء بالغة القوة بسبب جذوره التاريخية العميقة .

إن تعقيد الحالة الانتقالية في جنوب افريقيا يستدعي بكل وضوح تأييد المجتمع الدولي المستمر والواسع النطاق . ولكن هذا التأييد لن يكون فعالا إلا إذا جرى تنسيقه على النحو السليم . فثمة حاجة إلى اتباع نهج متضافر إزاء مشاكل التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وحماية حقوق الإنسان وإضفاء الطابع الديمقراطي على مجتمع جنوب افريقيا .

ويعتمد نجاح وفعالية المساعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتعددة الاطراف لعملية التغيير في جنوب افريقيا في المقام الاول على الجهود المتضافرة لجميع الهيئات المختصة في إطار أسره الامم المتحدة . ومن الضروري مواصلة تعزيز وتطوير أدوات التنسيق التي يمكن الاعتماد عليها . ولقد اتخذت اللجنة الخاصة

لمناهضة الفصل العنصري الخطوات الاولى في هذا الاتجاه ، ولكن لا بد من تعزيز ولايتها في مجال التنسيق . وتأتي أهمية ذلك ، ضمن جملة أمور ، من أنه قد تنشأ أثناء الفترة الانتقالية ضرورة لنوع من أنواع الهياكل الدولية الانتقالية التي تتولى زمام الامور في حال استمرار العنف في عرقلة التقدم في الاضطلاع بعملية التسوية السياسية الهشة . وسيكون الهدف هو الإسهام في جعل الترتيبات الانتقالية قادرة على التحرك بالبلد من الفصل العنصري إلى الديمقراطية اللاعنصرية .

ولا بد أن تجرى أثناء الفترة الانتقالية في جنوب افريقيا انتخابات محلية واقليمية ووطنية ؛ وقد تتطلب هذه أيضا شكلا من أشكال الإشراف الدولي لكفالة نزاهتها وحريتها .

ويجب الإعداد المسبق على النحو الملائم لاحتمال اشتراك فريق وساطة دولي في العملية السياسية في جنوب افريقيا . ويمكن إنشاء بعثة للامم المتحدة لرصد وتقصي الحقائق في جنوب افريقيا لجمع المعلومات في الموقع بقصد إجراء تقييم شامل للحالة السياسية في ذلك البلد ووضع التوصيات فيما يتصل بالاستجابة الدولية الملائمة .

ومن البديهي أن بعثة الامم المتحدة يجب ألا تؤثر على سيادة جنوب افريقيا أو أن تشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لذلك البلد . وبعد الفترة الانتقالية يمكن تحويل هذه البعثة إلى مركز معلومات للامم المتحدة .

إنني بالطبع قد أعربت عن أفكارنا ، ولم أتقدم باقتراحات رسمية . ولعل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تضع هذه الافكار في اعتبارها عند تحليل المناقشة بشأن هذا البند من جدول الاعمال في الدورة الحالية للجمعية العامة .

وختاما ، أود أن أعبّر عن امتناننا للسيد إبراهيم غامباري ، الممثل الدائم لنيجيريا لدى الامم المتحدة ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على قيادته الحيوية والحكيمة للجنة الخاصة أثناء هذه الفترة الحاسمة المتسمة بالتغير في جنوب افريقيا .

السيد بارشامال (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشعر وفدي بالامتنان إذ يلحظ أن الجمعية العامة هذا العام تتداول بشأن سياسات الفصل العنصري في جنوب افريقيا في جو فيه مدعاة للتفاؤل بالنسبة للمستقبل . فالمناخ الدولي العام لم يتحسن فحسب ، مما ييسر إيجاد حل لعدد من المشاكل التي تواجه البشر ، بل إن جنوب افريقيا ذاتها قد اتخذت خطوات لتمهيد الطريق لتفكيك نظام الفصل العنصري بصورة سلمية . لقد أصبحت ناميبيا اليوم بلدا حرا بفضل الكفاح الباسل لشعبها تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والتأييد المتواصل من المجتمع الدولي .

وفي جنوب افريقيا ذاتها حصلت بعض التغيرات الإيجابية . وفي مواجهة أعوام من الإدانة المعنوية المتكررة والمستمرة للفصل العنصري وفرض الجزاءات الاقتصادية من جانب المجتمع الدولي ، أدركت بريتوريا أخيرا أن الفصل العنصري لن تقوم له قائمة بأي شكل كان . وما يتبقى أمامنا هو اتخاذ الخطوة النهائية الشجاعة للقضاء عليه قضاءً مبرما لصالح إقامة نظام ديمقراطي لاعرقي لشعب جنوب افريقيا قاطبة .

وفي هذا الصدد ، نرحب بالإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين ورفع حالة الطوارئ وإزالة الحظر عن الأحزاب السياسية المعارضة وبعدد من التحسينات الأخرى التي جرت* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ليفوايلا (بوتسوانا) .

ومع هذا ، نلاحظ بقلق أن الآلية الاساسية لنظام الفصل العنصري لا تزال قائمة . لقد أصدر المجتمع الدولي حكمه بالاجماع بأن الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه . ولذلك فإن الحل الوحيد إنما يكمن في القضاء التام عليه . ولن تقبل الغالبية في جنوب افريقيا أو المجتمع الدولي أقل من ذلك . ويجب على سلطات جنوب افريقيا أن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتهيئة الظروف الملائمة للاستعاضة بشكل سلمي تفاوضي عن الفصل العنصري بنظام حكم ديمقراطي غير عرقي .

وتحقيقا لهذه الغاية ، يشعر وفد بلادي بقلق عميق بشأن موجة العنف الاخيرة في جنوب افريقيا التي تسببت في وقوع خسائر كثيرة في الارواح وفي معاناة الناس . وبينما نرى أن هذا العنف هو النتيجة الطبيعية لطابع العنف الذي يتسم به الفصل العنصري نفسه ، نرى أنه يجب على سلطات جنوب افريقيا أن تتحمل مسؤولياتها لتوفير الامن لجميع قطاعات شعب جنوب افريقيا .

وبنبرة ايجابية يؤيد وفد بلادي المحادثات التي جرت بين المؤتمر الوطني الافريقي وسلطات جنوب افريقيا البيضاء . ومع هذا نعتقد أنه ينبغي لهذه السلطات أن تنفذ مزيدا من الاصلاحات لكي يتسنى لهذه المحادثات أن تعالج المسألة الموضوعية المتعلقة بالدستور للبلاد ونظامها السياسي . وبينما نثني على قرار المؤتمر الوطني بتعليق الكفاح المسلح كمؤشر على حسن النية ، ندرك أن الخطوات التي اتخذتها سلطات جنوب افريقيا حتى الآن - مع أنها في الاتجاه الصحيح - غير كافية لتمهيد الطريق لمفاوضات سريعة بناءة .

إن التغيرات الايجابية المبدئية في جنوب افريقيا جاءت الى حد بعيد نتيجة الكفاح البطولي للغالبية غير البيضاء من شعب جنوب افريقيا . إن رفضها وتحديها لنظام الفصل العنصري البغيض اللذين مارستهما ببطولة كبرى في وجه الآلية القمعية لنظام بريتوريا كانا مفيدين في فتح الطريق أمام الالغاء النهائي للفصل العنصري . ومع هذا ، نود أن ننوه بالاثر الهائل الذي كان لتأييد المجتمع الدولي لهذه القضية العادلة . ولا بد لنا أن نذكر - بشكل خاص - الاعلان الخاص بالفصل العنصري ونتائجه

المدمرة في الجنوب الافريقي الذي اعتمدته الجمعية العامة بالاجماع في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة . ويجب على نظام جنوب افريقيا أن ينفذ بالكامل التدابير التي أوصى بها الاعلان .

وفي هذا الصدد ، أود أن استرعي انتباه الممثلين الى التقرير المؤقت للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري المؤرخ في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ الذي يذكر بوضوح أنه :

"بعد عام ونصف من اعتماد إعلان الأمم المتحدة ، عجز النظام الحاكم في جنوب افريقيا عن الوفاء بجميع الشروط الخمسة الواردة في الإعلان لتهيئة مناخ يؤدي الى الدخول في المفاوضات" . (A/AC.115/L.675 ، الفقرة ٥)

وبينما نلاحظ بأسف أن أحكام الإعلان لم تنفذ بعد تنفيذا كاملا من جانب نظام جنوب افريقيا ، فإن وفد بلادي يرى أنه ينبغي توجيه الانتباه كذلك الى الالتزامات التي يرتبها الإعلان على الدول الأعضاء في هذه المنظمة تمشيا مع سعي البشرية المشترك الى استئصال نظام الفصل العنصري غير الإنساني المشين هذا .

لسوء الحظ ، فإننا نستمع الى أصوات متعجلة من بعض البلدان تدعو الى رفع الجزاءات مع أن آلية الفصل العنصري لم يقض عليها تماما حتى الآن . ونحن لا نرى أي مبرر لرفع الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا . إن الجزاءات باعتبارها وسيلة فعالة من وسائل الضغط ينبغي الإبقاء عليها ما بقي الفصل العنصري .

ويؤكد وفد جمهورية أفغانستان مجددا التزامه بتأييد شعب جنوب افريقيا في كفاحه المشروع ضد الفصل العنصري الى أن يستأصل تماما من على وجه كوكبنا .

ونحن نرى أن على المجتمع الدولي ، ولا سيما الأمم المتحدة ، القيام بدور هام في مساعدة شعب جنوب افريقيا الذي عانى من الفصل العنصري لعقود عديدة ، والذي كافح بشبات لإنهاء سياسة الفصل العنصري الى الأبد . وينبغي أن تتاح لشعب جنوب افريقيا الفرصة للتمتع بحقوقه الإنسانية وحرياته الأساسية بصرف النظر عن العرق واللون . إن الفصل العنصري لم ينته بعد ويجب علينا ألا نخفف يقظتنا حتى يستأصل كليا .

السيد محمد (العراق) : إن أهم ما يواجهنا اليوم كمجتمع دولي هو أن نظام الفصل العنصري لا يزال قائما حتى هذه اللحظة رغم العديد من الاجراءات والتطورات الايجابية . ولا يزال وجوده يفرض على العالم شروره المعروفة ، ويشكل تحديا مستمرا للعدالة ولمبادئ الميثاق والقانون الدولي . كما أن استمراره هو السبب في خلق العنف وتأجيجه داخل البلاد وعرقلة مسيرة شعب جنوب افريقيا نحو الحرية والمساواة .

إن أهم مطالب المجتمع الدولي منذ سنوات عديدة هو ازالة نظام الفصل العنصري نهائيا ، والسماح لشعب جنوب افريقيا بممارسة حقوقه الشرعية كاملة في ظل نظام ديمقراطي لا عنصري .

وانطلاقا من ذلك ساند العراق طيلة السنوات الماضية ، ولا يزال ، النضال العادل لشعب جنوب افريقيا من أجل نيل حريته وسيادته . ولم تتغير مواقف العراق رغم الأوقات الصعبة التي يمر بها من جراء العدوان الوحشي عليه ، ومن جراء الحصار اللاإنساني الشامل المفروض على شعبه الابي . لقد وقف شعبنا مع بقية شعوب العالم ضد نظام الفصل العنصري سواء في مساندة شعب جنوب افريقيا ، أو شعب ناميبيا ، وبقية ضحايا الفصل العنصري ، اضافة الى مساندته لدول المواجهة . ويأتي هذا انطلاقا من ايمان العراق بمبادئ الحق والعدالة وايفاء بالتزاماته الدولية ، وحرصا منه على تطبيق قرارات الامم المتحدة . فهذا هو الطريق السليم الذي يؤمّن الشرعية الدولية ويؤدي الى ضمان ممارسة شعب جنوب افريقيا لحقوقه غير القابلة للتصرف .

إن التطورات الايجابية التي تشهدها جنوب افريقيا ، وبخاصة في السنتين الاخيرتين إنما هي ثمار ومنجزات تحققت نتيجة للنضال المرير الطويل الذي يخوضه شعبها ونتيجة للتضحيات الكبيرة التي قدمها . ولا شك أن تطويرها إنما يتم من خلال تعزيز هذا النضال وتعزيز المساندة الدولية له . ولا يأتي هذا إلاّ عبر تعزيز الالتزام بقرارات الامم المتحدة ضد نظام الفصل العنصري ، وهذا يؤدي الى انتزاع المزيد من حقوق شعب جنوب افريقيا ، والى الاسراع في عملية تفكيك بنية النظام العنصري . أما استغلال تلك التطورات الايجابية على أساس أنها عوامل تتطلب التنصل من قرارات المجتمع الدولي ، فإن هذه سياسة تساعد على اطالة عمر النظام العنصري بدلا من الاسراع في القضاء عليه . كما أنها تشكل وسائل وعوامل تخلق الكثير من المصاعب أمام الحركات الوطنية لشعب جنوب افريقيا .

ورغم الاحتجاج الدولي ، واحتجاج القوى الوطنية في جنوب افريقيا ضد هذه السياسة ، فإن بعض الدول المعروفة تواصل انتهاجها وتضغط على الدول الاخرى من أجل تخفيف الطوق الدولي المفروض على النظام العنصري . وهذا مثل آخر على سياسة المقاييس المزدوجة التي تتبعها الدول الغربية ازاء العديد من قضايا الشعوب .

ففي الوقت الذي تقوم فيه تلك الدول بتشديد الحصار اللاإنساني الشامل ضد شعب العراق الابي ، وضد شعوب أخرى من العالم الثالث ، وتستخدم أسلوب المقاطعة الاقتصادية وايقاف المساعدات والقروض كسلاح سياسي لفرض ارادتها الاستعمارية ومقاييسها على تلك الشعوب ، وتتدخل في شؤونها الداخلية وتتآمر من أجل تغيير أنظمتها السياسية ، نراها تتبع سياسات معاكسة ازاء نظام الفصل العنصري في بريتوريا ، وبطرق مشابهة لسياساتها المساندة للنظام العنصري الآخر في تل أبيب ، حيث توفر لهما الحماية السياسية والمعنوية ، وتمدهما بأسباب القوة والبقاء على حساب شعب جنوب افريقيا وشعب فلسطين ، بالاضافة الى ما تتركه هذه السياسة من آثار سلبية على دول العالم الثالث نتيجة للخلل الذي تحدثه في العلاقات الاقتصادية الدولية .

إن استمرار سياسة المقاييس المزدوجة وآثارها السلبية يقضي على التفاؤل الذي تبديه دول العالم وهي تتطلع نحو نظام دولي عادل يؤمّن لها حقوقها ، ويضمن لها مستقبلا زاهرا يتساوى فيه الجميع دون تمييز .

إن الربط بين الحالة في منطقتنا العربية والحالة في جنوب افريقيا لا يأتي فقط من خلال معاناتهما من سياسة المقاييس المزدوجة ، وإنما يأتي أيضا عبر النتائج الوخيمة للتعاون الاستراتيجي المستمر القائم بين نظام جنوب افريقيا العنصري واسرائيل ، وبخاصة في ميدان التسلح النووي . ورغم كل الحقائق المعروفة عن هذا التعاون ، وآخرها ما جاء في كتاب سيمور هيرش المعنون "خيار شمشون" الذي صدر مؤخرا في الولايات المتحدة الامريكية ، ورغم ادانة المجتمع الدولي لهذا التعاون ، فإننا لا نرى غير السكوت والتشجيع لهذين النظامين من قبل دعاة النظام الدولي الجديد المزعوم .

إنه لمن الغريب حقا أن يستطيع نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا أن يطور قوة نووية في الوقت الذي يخضع فيه للمقاطعة الدولية الالزامية . وهذا يقودنا الى توجيه السؤال الى دعاة النظام الدولي الجديد عن مدى التزامهم بتلك المقاطعة ، وبالتالي عن مدى حرصهم على تطبيق مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية .

إننا في الوقت الذي نضم فيه صوتنا الى الاصوات الاخرى التي تطالب باتخاذ الاجراءات القانونية ضد هذين النظامين العنصريين نذكّر المجتمع الدولي بالمخاطر الكبيرة الكامنة وراء التساهل مع هذين النظامين ، وما يترتب على تنامي قوتيهما النوويتين من تهديد حقيقي ليس ضد العرب والافارقة فحسب ، بل ضد السلم والامن الدوليين . ومن هنا تأتي ضرورة الحزم والاسراع في تفكيك نظام الفصل العنصري البغيض .

وختاما ، فإن وفد بلادي يود أن يؤكد سياسة العراق الثابتة بعدم التعامل مع نظام جنوب افريقيا العنصري بشكل كامل وقاطع ، ودعمه المستمر لنضال شعب جنوب افريقيا من أجل تحقيق جميع مطالبه العادلة ، وفي مقدمتها القضاء النهائي على نظام

الفصل العنصري ، وتحقيق نظام ديمقراطي غير عنصري يضمن العدالة والمساواة لشعب جنوب افريقيا ويضمن الرخاء والاستقرار للمنطقة .

السيد ماكلين (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إننا نجتمع في وقت استثنائي يبشر بالخير العميم لجنوب افريقيا وشعبها . لقد اتخذت جنوب افريقيا في العام الماضي خطوات كبرى على طريق الديمقراطية . وكما قلنا مرارا في هذه المناقشة ، لقد قضي على الدعائم التشريعية للفصل العنصري وأفرج عن ما يزيد على ٠٠٠ ١ مسجون سياسي ، وأصلحت قوانين الامن اصلاحا ملموسا . إن الاتفاق الذي طالما سعينا اليه مع مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مهد الطريق للمنفيين للعودة الى ديارهم ولوجود الامم المتحدة لاول مرة في البلد . وقد بدأت عملية المفاوضات ، ونأمل ، بل نعتقد أنها ستؤدي الى الاتفاق على دستور جديد ديمقراطي غير عرقي .

هذه الخطوات الهامة للامام هي انتصار للعدالة ؛ وانتصار للنضال الطويل لشعب جنوب افريقيا ؛ واشادة بقيادة الرئيس دي كليرك ، ونحن نشجعه على المثابرة على ذلك . وتشير هذه الخطوات الامل أيضا لدى الدول المجاورة لجنوب افريقيا في أن تكون تضحيات تلك الدول في سبيل الهدف المشترك قد أشرفت على الاكتمال .

لكن لا يزال الشوط الذي يتعين علينا أن نقطعه طويلا . وعلى الرغم من البدء بتنفيذ اتفاق السلام الوطني فإن العنف السياسي ما زال ، لفجيعتنا ، دائرا . ويستمر الافتقار الى الثقة بقوات الأمن . ولا نزال نلمس الفصل العنصري في التعليم والخدمات الاجتماعية . وهناك أعداد لا حصر لها من السجناء السياسيين الذين يجب الافراج عنهم على وجه الاستعجال . والاهم من ذلك أن الغالبية السوداء ما زالت غير قادرة على التصويت .

تقف جنوب افريقيا اليوم في مفترق الطرق . فقد وافقت الحكومة وحركات التحرر والاحزاب الاخرى على عقد مؤتمر لجميع الاحزاب في غضون أسابيع قليلة من أجل اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية . وسيحظى المشاركون بتأييدنا وسنعلّق آمالا عظيمة على هذا المؤتمر . إلّا أن توقعاتنا غير الواقعية يجب ألّا تثقل كاهلهم . إن الطريق الى الحرية لن يكون يسيرا ، وهو أمر يدركه مواطنو جنوب افريقيا تمام الادراك .

فالاحزاب الرئيسية ، فيما عدا التزامها المشترك بالتفاوض ، على خلاف بخصوص العديد من الجوانب المتعلقة بمقترحاتها الدستورية . ولا يزال العنف تهديدا ماثلا أمام هذه المفاوضات . ومن أخطر التحديات التي تواجه جنوب افريقيا هو أن نهيئ الهياكل التي انشئت حديثا في اطار اتفاق السلام الوطني لان تؤدي مهامها على أرض الواقع وفي البلدات ومجمعات التعدين في جنوب افريقيا . بيد أن المسؤولية النهائية عن السلم والاستقرار تقع على عاتق حكومة جنوب افريقيا . ولا بد للرئيس دي كليرك وزملائه أن يتخذوا اجراءات حاسمة تضمن التزام قوات الأمن بتطبيق حكم القانون دون خوف أو تحيز . ومن الضروري أن تتسم كل اجراءاتهم ب "الوضوح" - تلك الكلمة الرائعة التي تستخدمها أسرة الامم المتحدة حاليا .

لقد بذلت كندا قصارى جهدها من أجل إنهاء الفصل العنصري واقامة مجتمع غير عنصري في جنوب افريقيا . وكما قلت هنا في الاعوام السابقة ، نعتقد ان هذه مسألة يمكن أن يؤدي فيها تضافر الجهود مع دول أخرى في الامم المتحدة والكمنولث الى تغيير الموقف وأن عملنا المشترك يجب ألّا يتوقف عند إحداث بعض التأثير . واذ أفكر الآن في السنوات الماضية ، كان لهذا العمل بالفعل بعض الاثر .

لقد كان الهدف من العقوبات دوما إعادة حكومة جنوب افريقيا الى رشدها وليس تركيعها ، وكذلك الضغط على الحكومة للدخول في مفاوضات مع زعماء الاغلبية المحرومة من حقوقها المشروعة . وينطوي التحدي الذي يواجهنا حاليا عند بدء عملية المفاوضات على وضع نهج يربط بين التحرك بشأن العقوبات واتخاذ خطوات حقيقية وعملية للقضاء على الفصل العنصري . وسيثبت هذا النهج جدواه في الوقت المناسب وسيبقى في الوقت نفسه الضغط من أجل احداث المزيد من التغيرات .

وتحقق القرارات التي اتخذها مؤخرا رؤساء حكومة الكمنولث هذا الغرض . واعترافا بالتقدم الذي أحرز بالفعل فقد رفعت القيود عن تأشيرات الدخول والاتصالات الجوية وتشجيع السياحة والروابط الثقافية والعلمية . وكندا ، من جانبها ، رفعت أيضا القيود الوطنية التي فرضتها على الاتصالات الرسمية المدنية والبعثات البرلمانية والدبلوماسية . كما يجري رفع المقاطعة الرياضية على أساس كل لعبة رياضية على حدة وذلك رهنا بموافقة المنظمة الرياضية غير العنصرية المختصة في جنوب افريقيا على استئناف المنافسة الدولية وباعادة قبول تلك اللعبة في الأجهزة الدولية ذات الصلة . وسررنا بالغ السرور عندما رحبنا بالمتزحلقين على الجليد من جنوب افريقيا في بطولة العالم للناشئين في كندا في الشهر الماضي .

وفيما يتعلق بالعقوبات في مجال التجارة والاستثمار ، وافق الكمنولث على رفعها رهنا بالاتفاق على آليات انتقالية صحيحة مما يتيح لكل الاطراف المشاركة على نحو كامل وفعال في المفاوضات . ويمكن رفع العقوبات المالية لدى الاتفاق على دستور ديمقراطي جديد . ولا ينبغي رفع الحظر عن الأسلحة والتدابير ذات الصلة إلّا عندما تقام على نحو راسخ حكومة يجري انتخابها في فترة ما بعد الفصل العنصري .

إن كندا تتطلع الى المستقبل . وتتجاوز تطلعاتنا المفاوضات والعقوبات . فنحن نرغب في أن نكون شركاء في البدء اليوم ببناء جنوب افريقيا الغد . ولكي نبقي على الدعم الكندي الحيوي في مواجهة أولويات منافسة أخرى في أماكن أخرى من العالم تعمد لجنتنا البرلمانية المعنية بالتنمية وحقوق الإنسان الى جعل جنوب افريقيا أهم القضايا التي تدرسها حاليا .

فقد قمنا هذا العام بتقديم ما يربو على ١٥ مليون دولار لمساعدة ضحايا الفصل العنصري . وقد خصص ثلث هذا المبلغ للتعليم عن طريق المنح الدراسية في كلا البلدين والتعليم المهني والتعليم الذي يستند الى الاحتياجات المحلية ، ومن خلال دعم برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي والزمالات المقدمة من قبل كمنولث ناسو . وقد أعلنّا للتو عن صندوق خاص جديد بمبلغ ٩ ملايين دولار على مدى ثلاثة أعوام . وهذا سيزيد من دعم الموارد البشرية والبرامج الإنمائية المحلية ويقيم الصلات بين المنظمات غير الحكومية في كندا وجنوب افريقيا . وأن الحاجة الى ذلك تتضح بجلاء في النتائج التي توصل اليها فريق الخبراء التابع للكمنولث والتي مفادها أن ٠٠٠ ٣ من السود فقط يشغلون مناصب ادارية وفنية ومهنية بالمقارنة بالبيض الذين يشغلون ما يناهز ٠٠٠ ١٨٠ من هذه المناصب في جنوب افريقيا .

لقد قدمت كندا ١,٥ مليون دولار الى عمليات إعادة ادماج المنفيين التي يقوم بها مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، كما خصص مبلغ مماثل من خلال الكنائس لإعادة تاهيل السجناء السياسيين الذين يفرج عنهم . وقد تعهدنا بمبلغ اضافي قدره ٣,٨ مليون دولار لإعادة توطين هاتين المجموعتين على المدى الأطول . ويعكف المركز الدولي للبحوث الإنمائية التابع لنا على دعم البحوث في مجالي الصحة وسياسة الاسكان وقام في الآونة الاخيرة بتقديم المساعدة للشروع باقامة شبكة للبحوث في السياسة الاقتصادية في جنوب افريقيا . وأخيرا ، وليس آخرا ، يقوم صندوق الحوار الذي قمنا بإنشائه بمبلغ ١,٨ مليون دولار أولا بتضييق الفجوة القائمة بين المجموعات العرقية ؛ وثانيا تقديم مبادرات شعبية لإنهاء العنف الطائفي ؛ وثالثا تقديم بحوث وخبرات دستورية للمساعدة في تمهيد السبيل أمام المفاوضات المقبلة .

وعلى الامم المتحدة أن تقدم اسهاماتها الخاصة في هذا المجال . وإننا نشعر بالارتياح ازاء الجهود التي تبذل لوضع حلول أكثر واقعية وبنّاءة . إلاّ أن الحلول وحدها لم تعد تكفي في هذه الفترة الانتقالية .

إننا نتطلع الى مشاركة أكبر من جانب منظومة الامم المتحدة في جنوب افريقيا . وقد بدأ بالفعل مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بالإعداد لعودة عدد كبير من المنفيين . وسيعكف برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي على تقديم الدعم المحلي لتعليم المنفيين وغيرهم من ضحايا الفصل العنصري . وحالما تقام ادارة انتقالية تحظى بثقة الجميع في جنوب افريقيا نود أن يشرع برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة وغيرهما من الوكالات المتخصصة في برامج تقنية وتنموية . وحال عودة الأوضاع السياسية الى حالتها الطبيعية ينبغي أن يتمتع البلد بالخدمات المتاحة في الاحوال الطبيعية للدول الاعضاء .

وحالما يعيد المجتمع الدولي صلاته بجنوب افريقيا ، نود أن نرى جنوب افريقيا وقد أعادت صلاتها بالعالم . ويمكن لها أن تتابع انضمامها الذي نرحب به الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية بأن تصبح ، على سبيل المثال ، طرفا في العهدين الدوليين المتعلقين بحقوق الإنسان كما اقترح مؤخرا الامين العام وكما دعا اليه وزير خارجية جنوب افريقيا منذ أمد بعيد . وبامكان جنوب افريقيا أن تصبح طرفا في المعاهدة الدولية المعنية بازالة كل أشكال التمييز العنصري . يا له من رمز قوي للمستقبل .

هذه خطوات بوسع الحكومة الحالية أن تتخذها . وفور اقامة ادارة انتقالية تحظى بثقة الجميع ، ينبغي أن تصبح استعادة عضوية جنوب افريقيا في هذه الجمعية العامة أمرا ممكنا . وسيتعين تناول متأخراتها المالية ، غير أن ادارة كهذه ستجد استعدادا لمعالجة هذه المسألة بروح من توافق الآراء ينطوي على انضمام جنوب افريقيا بوصفها أمة بمفردها واسهامها في اقامة النظام العالمي .

وإذ آتت المفاوضات ثمارها ، ربما ينضم الينا ، في مثل هذا الوقت من السنة المقبلة ، وفد يمثل جنوب افريقيا الجديدة . وقد نكون متحدين آنئذ في السعي من أجل ايجاد حلول لتركة الفصل العنصري . ولكن في هذه المداولات ، ولدى مناقشة مشاريع القرارات هذه ، فلنكرس أنفسنا لجعل حلمنا المشترك بالقضاء على الفصل العنصري حقيقة واقعة .

السيد مغبوكوبر (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في عام ١٩٨٩ اعتمدت الجمعية العامة ، بتوافق الآراء ، الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الإفريقي . ذلك الإعلان لم يأت في حينه فحسب ، بل أنه لايزال أيضا يشكل مصدرا رئيسيا لإلهام غالبية السكان المحرومين في جنوب افريقيا في كفاحهم المشروع من أجل القضاء على الفصل العنصري وتحقيق الحرية .

وفي هذا المضمار ، يتعين علينا مرة أخرى أن نأخذ علما على نحو واجب بأن ذلك الإعلان ينص على أن الأطراف المعنية يتعين عليها ، في إطار المناخ اللازم ، أن تتفاوض بشأن مستقبل بلدها وشعبها بحسن نية ، وفي مناخ يخلو من العنف ، بالاتفاق المتبادل بين حركة التحرير ونظام جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك ، ينص الإعلان على خمس خطوات ينبغي أن يتخذها النظام حتى يهيئ المناخ المواتي للمفاوضات .

ويجب أن نسلم بأنه منذ اعتماد الإعلان وقعت تطورات ايجابية في جنوب افريقيا ، من بينها إلغاء بعض تشريعات الفصل العنصري . بيد أننا نأسف أسفا عميقا لأن حكومة جنوب افريقيا لم تهيئ بعد المناخ اللازم للأنشطة السياسية الحرة .

وفي هذا السياق ، نشعر بقلق بالغ إزاء العنف المأساوي المستمر في ذلك البلد . وهذا العنف ، الذي راح ضحيته الآلاف من الأرواح البريئة ، يثير الشك حول جدية نظام جنوب افريقيا في عملية المفاوضات . وقد زادت الحالة تعقيدا بالكشف أخيرا عن تمويل الحكومة السري لبعض المنظمات السياسية . ومما يؤسف له أن توقيع اتفاق السلام الوطني في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ - بعكس ما كنا نتوقع - لم يضع نهاية للعنف . ولهذا نحث جميع الأطراف ، ولاسيما حكومة جنوب افريقيا ، على أن تنهي العنف

بأسرع ما يمكن ، وأن تلتزم بالمفاوضات وعملية السلم التي نعتبرها طريقا لا مفر منه من أجل تعميم الديمقراطية . ونشارك في الرأي القائل بأن العنف إذا لم تتم السيطرة عليه بسرعة سيخلق ، وفقا لما ذكرته مؤخرا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، تركة من الحقد والكراهية العميقة التي لا يمكن أن يتحملها مستقبل جنوب افريقيا .

وبينما ترحب المنظمة بالتغييرات الايجابية التي وقعت في جنوب افريقيا ، فلا ينبغي لها ، ولا يمكنها ، أن تتغاضى عن حقيقة أن الهدف المنشود هو إقامة مجتمع ديمقراطي وعادل ينبني على أساس دستوري ديمقراطي غير عنصري ، يتم التوصل اليه من خلال مفاوضات تجري بين جميع الاطراف المعنية . وشاغلنا الاساسي الآن هو تعميم الديمقراطية في جنوب افريقيا . ويتعلق الامر هنا باعتماد وتنفيذ مبدأ صوت لكل فرد ، وإعماله في بيئة غير عنصرية يتمتع فيها شعب جنوب افريقيا بأسره بحرية المشاركة في اختيار من يحكمه ، ويتعلق أيضا بتحويل نظام غير عادل شكلا وموضوعا إلى نظام ديمقراطي يقبله شعب جنوب افريقيا كافة ، ونقل السلطة إلى الغالبية .

من الواضح أنه ليس بوسعنا أن نحقق الهدف المنشود إلا من خلال المفاوضات . لهذا ، يتعين على المجتمع الدولي أن يولي أهمية قصوى للمؤتمر الوطني المقبل ، من أجل جنوب افريقيا الديمقراطية ، المقرر عقده في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . وهناك مؤشرات بأن الامم المتحدة وبعض المنظمات الدولية الاخرى ستشارك بصفة مراقبين في المؤتمر . ولهذا يتعين علينا أن نقتنص الفرصة لتقديم الدعم الايجابي والعملي لعملية السلام والمفاوضات في جنوب افريقيا . ومن الضروري أن نساعد ، بكل الوسائل المتاحة ، في الحفاظ على قوة الدفع ومنع العناصر المتطرفة وعملائها من أن تدفع العملية التي بدأت ، بعيدا عن مسارها .

ومن الحتمي ، في هذا السياق ، أن يستمر المجتمع الدولي في استخدام أشكال الضغط الفعالة حتى يقام مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا . ونحن نؤمن بأن تخفيف الضغط ينبغي أن يتم على مراحل بما يتناسب مع طبيعة التغييرات التي تحدث في جنوب افريقيا ، مثل الاتفاق على آلية انتقالية مناسبة ، والاتفاق على نص دستور

جديد ، وتشكيل حكومة جديدة غير عنصرية وموحدة وديمقراطية في جنوب افريقيا . إن البيانات الشاملة والمستنيرة التي ألقاها في مرحلة سابقة أمام هذه الجمعية ، بشأن هذا البند من جدول الأعمال ، زعماء المؤتمر الوطني الإفريقي ومؤتمر الوحدويين الإفريقيين ، قد أكدت على ضرورة استمرار العمل الدولي المنسق من أجل تحقيق هذا الهدف .

وليس هناك شك في أن إلغاء قوانين الفصل العنصري لا تلغي تركات وممارسات الفصل العنصري . ولهذا يناشد وفدنا المجتمع الدولي أن يستجيب لنداء أبناء جنوب افريقيا الوارد في تقرير اللجنة الخاصة ، بتقديم المساعدة ، بصفة عاجلة ، إلى ضحايا الفصل العنصري . وفي هذا الصدد ، يكتسي اليوم موضوع مساعدتهم في تنمية الموارد البشرية استعدادا لمرحلة ما بعد الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، قدرا أكبر من الاستعجال .

ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لمساعدته في عودة المنفيين . ويتعين على نظام جنوب افريقيا ، من جانبه ، تسهيل عودة جميع المنفيين .

ويرحب وفدي بتكوين الجبهة الوطنية المتحدة . فلطالما ناشدنا الشعب المقهور في جنوب افريقيا ودعوناه إلى توحيد الصفوف حتى يمكنه معا أن يعمل بمزيد من الفعالية لتحقيق هدفه المشترك . إننا نحث هذا الشعب على أن يتمسك بالوحدة في المؤتمر المقبل الذي من المتوقع أن يركز على المسائل الرئيسية التي هي محور كفاحه .

ومضى الوقت الذي بدأنا نشاهد فيه نهاية الفصل العنصري ، يحق لنا أن نشعر بالفخر حيال الانجازات الضخمة التي حققتها المنظمة عن طريق جهودها التي لا تكل في عملية القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ونعتقد أنه ليس هناك بديل للتقدم صوب تعميم الديمقراطية في ذلك البلد . وسوف تستمر نيجيريا في توفير الدعم السياسي والمادي لجميع الذين يعملون لوضع حد للفصل العنصري ولاستعادة الحرية والعدالة في جنوب افريقيا . ولن ندخر وسعا حتى نتأكد من أن الفجر الجديد الذي ننتظره جميعا سيبزغ عاجلا وليس آجلا في جنوب افريقيا . ولايزال الطريق أمامنا شاقا ومملوءا بالعقبات ، ومع ذلك فإن ايماننا قوي بأن جنوب افريقيا القوية ، الديمقراطية غير العنصرية والمتحدة ستأخذ مكانها الحقيقي في مجتمع الأمم .

السيد حسين (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشهد العالم تحولات سريعة ومثيرة ، وتجتاحه موجه جديدة من الكفاح من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية . واكتسبت الديمقراطية وتقرير المصير والدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية معنى جديدا واحساسا بالالحاح . ولكن على الرغم من أكاليل الغار التي يمكن أن نضفيها على أنفسنا ، نحن أعضاء الأمم المتحدة ، بسبب الانجازات الكثيرة التي تحققت في الماضي القريب ، فمن الحيوي أن نذكر أنفسنا بالحاجة الملحة إلى ممارسة ضغط أخيرا على الصرح المتداعي للاستعمار والفصل العنصري والقمع .

إن الفصل العنصري ، كنظام ، لا يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة ، ولا مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ؛ فهو يقوض الكرامة المتأصلة في الانسان ويعتبر تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . ولا يمكن أن يبقى هذا النظام محصنا ضد التحولات العالمية .

وباعتماد الإعلان التاريخي المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة ، منذ سنتين ، بدأت عملية تغيير حتمية . ومنذ ذلك الوقت شهد المجتمع الدولي تطورات هامة صوب تفكيك الفصل العنصري . فأفرج عن السيد نلسون مانديلا الذي ظل محتجزا في سجون جنوب افريقيا ٢٧ عاما ، وخاطب العالم من هذه القاعة ذاتها في العام الماضي وسط تصفيق مدو . واستمعنا اليه بالأمس كرجل دولة شديد الفطنة نافذ البصيرة ، وكان بناءا في نهجه وايجابيا في موقفه . إننا نحييه على مساعيه ، ونهنئه ونهنئ الغالبية السوداء على انجازاتهما . ونرحب أيضا بقيام سلطات جنوب افريقيا بإلغاء التشريعات الاساسية للفصل العنصري ، مثل قانون مناطق الفئات وقوانين الأراضي ، وتنقيح قانون تسجيل السكان ، ورفع حالة الطوارئ في ناتال - وهي المقاطعة الوحيدة التي ظلت فيها حالة الطوارئ سارية المفعول ، وتعديل قانون الأمن الداخلي لعام ١٩٨٢ في حزيران/يونيه من هذا العام ، وإعطاء دفعة للنشاط السياسي الحر ، والإفراج عن عدد من السجناء السياسيين . كما أن اتفاق السلم الوطني الذي وضع في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ووقعه المؤتمر الوطني الافريقي وسلطات جنوب افريقيا وعدد من المنظمات ، يعتبر شعاعا من الأمل في تحسن مناخ المفاوضات ، في جو كاد العنف أن يفسده من ناحية أخرى . إننا نتطلع بنفس الأمل والتوقع إلى المفاوضات المضمونية العريضة القاعدة المقرر إجراؤها بشأن المستقبل الدستوري لجنوب افريقيا ، في نهاية هذا الشهر . ونرى أن هذه التغيرات ايجابية وحتمية .

ومع ذلك ، ولئن كنا نشهد بزوغ بصيص من الأمل ، فإن السحب السوداء لا تزال تلقي بظلالها على عملية القضاء الكامل على الفصل العنصري في جميع مظاهره . ويشعر وفدي بقلق شديد إزاء بعض التطورات السلبية الاخيرة التي يمكن أن يكون لها آثار ضارة على العملية السياسية الهشة ، والتي كان من أهمها تزايد أعمال العنف المستمر الذي يرمي الآن إلى زعزعة استقرار العملية الديمقراطية بصفة خاصة والهيكل الاجتماعي بصفة عامة . ومما يبعث على القلق المتزايد أن نرى أن نظام جنوب افريقيا لم يكن بريئا ، ولم يقف موقف الحياد على الإطلاق في وقف هذه الأعمال . فهناك أنباء عن تواطؤ

بعض عناصر قوات الأمن في تشجيع أعمال العنف المستمرة والخبيثة هذه في جنوب افريقيا ، التي هي نتيجة مباشرة للنظام القمعي للفصل العنصري ، يمكن كذلك أن تؤثر على جو المفاوضات . إن مجرد الغاء قوانين الفصل العنصري لن يخفف المظالم التي فرضت على الغالبية السوداء خلال سنوات طويلة من القمع والحرمان . وعلى سبيل المثال فإن هذا الإلغاء لا يمكن أن يعوض الاغلبية السوداء عن عملية الإستيلاء على الاراضي ، تلك العملية الواسعة النطاق التي عانت منها تحت قانون الاراضي ، الذي بموجبه أصبح حوالي ٨٧ في المائة من إجمالي الاراضي في أيدي الاقلية البيضاء التي لا تشكل سوى ١٣ في المائة من مجموع السكان . والمطلوب الآن إصلاح شامل لقوانين الاراضي ، بما في ذلك إعادة حقوق الاراضي إلى ضحايا عمليات الترحيل والطرد ، القسريين . كذلك فإن الإصلاح الاقتصادي لازم لمعالجة أوجه الإجحاف الاجتماعي والاقتصادي الخطيرة التي حكمت على أكثر من ٥٣ في المائة من السود أن يعيشوا دون مستوى خط الفقر ، مقابل ٣ في المائة فقط من البيض . وبالإضافة إلى ذلك فإن عدم توفر العمال السود الماهرين يمكن أن يرتبط مباشرة بالنظام التعليمي للفصل العنصري . وسيزداد الإحساس بهذا النقص في فترة ما بعد الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ومن ثم هناك حاجة ماسة الى إجراء اصلاح أساسي في النظام التعليمي لإعادة هيكلة النظام القائم ، على مستوى المراحل الأولى والثانية والثالثة .

قد تكون أعمدة الفصل العنصري قد ألغيت ، إلا أن بعض مظاهر التمييز لاتزال باقية ، ولذلك فإن تركته لاتزال تحوم في الأفق . فالأغلبية السوداء لاتزال محرومة ؛ والأشخاص الذين ولدوا قبل ٣٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ لايزالون يصنفون على أساس عرقي بمقتضى قانون تسجيل السكان المعدل وسيظلون يصنفون على هذا الأساس إلى أن يدخل الدستور الجديد الديمقراطي غير العرقي حيز التنفيذ ؛ ولايزال أكثر من ٨٠٠ سجين سياسي يقبعون في سجون جنوب افريقيا ؛ ولاتزال تصدر أحكام الإعدام ، ففي آب/أغسطس ١٩٩١ ، وفقا لتقرير الامين العام ، كان هناك ١٩ شخصا ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم أدينوا بجرائم ذات دوافع سياسية ؛ ومن بين ما يقدر بـ ٠٠٠ ٤٠ منفي سياسي لم يعد حتى آب/أغسطس ١٩٩١ سوى ٠٠٠ ٣ منفي سياسي عادوا تحت رعاية مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، وذلك لأن النظام متردد في إصدار عفو عام عن جميع السجناء السياسيين الحقيقيين ؛ كما أن التشريعات الأمنية التي تنص على فترة اعتقال وقائي لمدة ١٤ يوما وعلى احتجاز الشهود لاتزال على حالها . إن هذه التدابير التمييزية الباقية تدل على أنه لا يوجد دليل قاطع على حدوث تغيرات عميقة لا رجعة عنها في جنوب افريقيا ، وذلك كما توخى الإعلان . ولذلك ، فإن إنهاء الجزاءات أو الضغط الدولي المفروض على جنوب افريقيا ليس له ما يبرره .

من الضروري أن يبقي المجتمع الدولي المسألة قيد النظر وأن يرصد العملية السياسية عن كثب . ويجب أن تكون إجراءاته وردود فعله متمشية مع التطورات الدائرة . وفي هذا الصدد ، يتفق وفدي تماما مع تحقيق رفع الجزاءات على ثلاث مراحل ، وذلك كما اقترح السيد نيلسون مانديلا في بيانه الهام الذي ألقاه يوم أمس في الجمعية العامة . لقد لعبت الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا دورا رئيسيا في استهلال التغيرات الحالية في نظام الفصل العنصري ، ويرى وفدي أن معظم هذه الجزاءات لايزال ضروريا .

إننا نتفق مع توصية اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بإلغاء المقاطعة الأكاديمية والثقافية والمقاطعة في الألعاب الرياضية في ظل ظروف معينة . وقد اتفق

أيضا رؤساء حكومات الكومنولث ، في اجتماعهم الذي عقدوه في هراري في الفترة من ١٦ إلى ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، على رفع الجزاءات على مراحل وفقا لما يُحرز من تقدم محدد في المفاوضات المضمونية بشأن الدستور الجديد . إلا أن الوقت لرفع الجزاءات الاقتصادية والمالية والعسكرية عن جنوب افريقيا لم يحن بعد . إن أي تدبير يستهدف رفع الجزاءات بصورة شاملة قد لا يقتصر على إرسال إشارة خاطئة فحسب ، بل قد يقوض العملية في حد ذاتها . ومن شأنه أيضا أن يزيل أداة الضغط الضرورية ، ولن يكون بوسع المجتمع الدولي أن يمارس أي ضغط على جنوب افريقيا إلى أن يصبح قيام جنوب افريقيا الجديدة والديمقراطية حقيقة لا أملا . إننا لا نستطيع أن نقبل أي شيء أقل من الاستئصال التام لنظام الفصل العنصري البالي وتفكيكه .

وباكستان ، بوصفها عضوة في لجنة الامناء التابعة لصندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، شاركت بنشاط في المشاورات التي عقدتها اللجنة وفي القرارات التي اتخذتها بغية ضمان تنفيذ ولاية الصندوق الاستئماني بفعالية . ونحن نرى أنه على الرغم من - وفي الواقع ، أحيانا بسبب - التطورات الأخيرة من المهم أن يستمر الصندوق والمجتمع الدولي في تقديم مساعدة قانونية وإنسانية وتعليمية كبيرة وذلك ليتسنى تلبية الاحتياجات الآنية للسجناء السياسيين والسجناء السياسيين السابقين والمنفيين العائدين ، وليتسنى معالجة المظالم المشروعة الناجمة عن التكفيك الرسمي لهياكل الفصل العنصري .

إن نظام الفصل العنصري الشرير يمثل النقيض لعقيدة الشعب الباكستاني . إن الإسلام ينص على أن جميع الناس ، بغض النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة ، متساوون أمام الله . إن المساواة والاخوة بالنسبة لنا ليست مجرد مبدئين أخلاقيين للتعامل وسلوك متحضر بل إنهما عقيدتان راسختان .

لقد وقفت حكومة وشعب باكستان على الدوام إلى جانب الاغلبية المضطهدة في جنوب افريقيا ، وسيبقيان إلى جانبها مادامت هذه الاغلبية المضطهدة تواصل الكفاح من أجل حقوقها الاساسية وحرياتها . لقد واصلنا تطبيق الجزاءات على جنوب افريقيا بصورة

منتظمة وسنواصل تطبيقها إلى أن يستأصل نظام الفصل العنصري الكريه بجميع أشكاله ومظاهره على نحو لا غموض فيه ولا يمكن إلغاؤه أو الرجوع عنه .

إننا على ثقة أن جهود المجتمع الدولي المصممة والمتضافرة الرامية إلى استئصال نظام الفصل العنصري البغيض ستؤتي أكلها في القريب العاجل ، وأن جنوب افريقيا الجديدة وغير العنصرية والموحدة والديمقراطية القائمة على العدالة والمساواة وتقرير المصير وحكم الاغلبية ستنهض من رماد القمع الوحشي والتمييز العنصري المقيت ، مفلقة بذلك فصولا من أحلك الفصول في تاريخ البشرية .

السيد خرازي (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ أن اعتمد الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة عشرة ، يرصد المجتمع الدولي - لاسيما الامم المتحدة - عن كثب مسألة استئصال سياسات الفصل العنصري التي يتبعها نظام جنوب افريقيا . إن الإعلان يدعو إلى تهيئة مناخ يفضي إلى مفاوضات ليتسنى قيام جنوب افريقيا الديمقراطية وغير العنصرية على أساس دستور جديد . ولتحقيق هذا الهدف ، وضع برنامج عمل . وينص هذا البرنامج على أنه لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يخفف من التدابير القائمة المفروضة على نظام جنوب افريقيا إلى أن يتحقق حدوث تغيير حقيقي وعميق ولا يمكن الرجوع عنه .

من الواضح أنه أحرز في العامين الماضيين بعض التقدم . وأشير هنا ، على سبيل المثال ، إلى إزالة عدد مما يسمى بالدعائم الاساسية للهيكل المؤسسي للفصل العنصري وإطلاق سراح بعض السجناء السياسيين ورفع حالة الطوارئ وإلغاء التشريعات التمييزية وعودة عدد من المنفيين السياسيين . وقد ألغي في حزيران/يونيه ١٩٩١ عدد من القوانين - مثل قانون تسجيل السكان لعام ١٩٥٠ وقانونا الاراضي لعام ١٩١٣ و ١٩٣٦ القائمان على أساس عنصري وقانون مناطق الجماعات لعام ١٩٦٦ وقانون تنمية المجتمعات السوداء - إلا أن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تقول في تقريرها :

"وإن كان ما جرى حتى الآن لوضعها موضع التنفيذ العملي لا يذكر" .

(A/46/22 ، الفقرة ٣)

وعلى الرغم من هذه التطورات فإن نظام الفصل العنصري لايزال في مكانه ولايزال الشعب المحروم في جنوب افريقيا يعاني من العنصرية . ووفقا لما جاء في تقرير اللجنة الخاصة لايزال يوجد في سجون جنوب افريقيا ما يزيد على ٨٠٠ سجين سياسي . وفي الفترة من بداية كانون الثاني/يناير حتى نهاية آب/أغسطس ١٩٩١ قتل أو اصيب حوالي ٨١ شخصا نتيجة لأعمال قوات الأمن .

وعلاوة على ذلك ، فإنه وفقا لما أعلنته لجنة حقوق الانسان ، قُتل ٣٤ شخصـــا خلال الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٠ الى حزيران/يونيه ١٩٩١ على أيدي فرق الاغتيـــال وتعتبر التباينات الاجتماعية والاقتصادية من المسائل الرئيسية الاخرى التي تناولهـــا تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، الذي جاء فيه أنه :

"لا يعيش دون مستوى خط الفقر إلا ٢ في المائة من السكان البيض مقابـل ٥٣ في المائة من السكان السود" . (A/46/22 ، الفقرة ٣٥)

كما يشير تقرير آخر صدر في أوائل عام ١٩٩١ الى أن ٣,٣ مليونا من مواطني جنـــوب افريقيا يعانون من سوء التغذية .

وفي هذا السياق ، من الواضح أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يكون راضيا عـــن المدى الذي قطعته التغيرات التي حدثت مؤخرا في جنوب افريقيا . فلابد من الاستئصـــال التام لكل سياسات الفصل العنصري ، وكفالة الاحترام للمبادئ الاساسية للتساوي فـــي الحقوق بين كل بني البشر ، بغض النظر عن اللون أو العرق .

إن تنفيذ الإعلان الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعيـــة العامة يكتسي أهمية خاصة فيما يتعلق بالقضاء التام على الفصل العنصري في جنـــوب افريقيا . وكما بين الإعلان بوضوح ، ينبغي أن تستمر الجزاءات المفروضة على النظـــام الحالي على نحو جاد ، كعنصر رئيسي في موقف المجتمع الدولي تجاه جنوب افريقيا .

ولتنفيذ هذا الإعلان الهام ، فإن جمهورية ايران الاسلامية ما فتئت ترصد بعنايـة الحالة في جنوب افريقيا . وبغية المساهمة في القضاء على سياسات الفصل العنصـــري اللاإنسانية فقد شاركت باستمرار في تقديم مشاريع قرارات الجمعية العامة المناهضـــة للسياسات العنصرية القائمة على الفصل العنصري ، كما تعاونت مع شتى الهيئـــات الدولية من أجل تعزيز تنفيذ الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا .

وعلى نقيض القرارات التي اتخذت ضد سياسة الفصل العنصري وأنشطته العسكريـــة المشار إليها في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٥ ، والتي تدين التعاون القائم بيـــن اسرائيـــل وجنوب افريقيا ، فإن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري قد أشارت فـــي

تقريرها الاخير (A/46/22) الى التعاون الواسع النطاق بين هذين النظامين العنصريين . واشار هذا التقرير أيضا الى أن قيام بعض البلدان برفع الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا يعتبر إجراءً سابقا لأوانه ويولد نتائج عكسية . ونعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يزيد من دعمه لمناهضي الفصل العنصري ، وأن يضمن استمرار جميع الجزاءات ، لاسيما الحظر على الأسلحة والنفط ، بهدف حث نظام جنوب افريقيا على استئصال الفصل العنصري . وكما تقول الفقرة ١٩٣ من الوثيقة A/46/22 فإن رفع الجزاءات عشوائيا "يجرد المجتمع الدولي من قدرته على التأثير وعلى الاسراع بالعملية" .

وختاما ، ترى جمهورية ايران الاسلامية أنه يمكن ويجب تفكيك نظام الفصل العنصري البغيض من خلال الاجراءات المتضافرة التي تأخذ في الاعتبار المناخ الدولي الجديد ، ولتحقيق هذه الغاية ، يكون من الضروري ، لإقامة مجتمع ديمقراطي متحد ولاعنصري في ذلك البلد ، وضع دستور جديد بمشاركة كل المجموعات التمثيلية الوطنية في جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، تعتبر وحدة القوى الديمقراطية المعارضة لبريتوريا أمرا ضروريا خلال المفاوضات الدستورية . واليوم أكثر من أي وقت مضى ، نجد أن العالم مهيأ للقضاء على العنف والعنصرية . وهذا هو أقل ما يمكن أن يحققه المجتمع الدولي من أجل تخفيف معاناة شعب جنوب افريقيا المقهور .

السيد أفونسو (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أكد البيان المشترك الصادر عن اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث المعقود مؤخرا في هراري ، عن حق ، على أن الاحداث التي وقعت في جنوب افريقيا خلال العامين الماضيين تعد بمثابة تبرير للسنوات الطويلة من معارضة الفصل العنصري التي خاضتها دون هوادة قوى المعارضة الديمقراطية ، وخصوصا لما أبدته حركات التحرير من مثابرة وشجاعة .

وبالمثل ، كانت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة ، المعقودة في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، تتويجا للجهود الدولية لمعارضة الفصل العنصري وعزله .

وقد أدى الإعلان الذي اعتمد بعد ذلك في تلك الدورة الاستثنائية الى إشارة عدد من المسائل التي لايزال تنفيذها يكتسي أهمية قصوى وإلحاحية عالية بالنسبة للمجتمع الدولي .

لذلك ، نرى دلائل مشجعة في التقرير المرحلي الثاني بشأن تنفيذ الإعلان الخاص بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي (A/45/1052) الذي جاء فيه أنه تم اتخاذ عدة تدابير تستهدف تهيئة مناخ ملائم للمفاوضات . وعلى ذلك ، يبدو أن جنوب افريقيا بدأت في السير قدما صوب مناقشة مسائل مضمونية ، مثل المبادئ الدستورية ، وإقامة حكومة مؤقتة ، والاهم من كل شيء تهيئة المناخ الذي يفضي الى الممارسة الحرة للانشطة السياسية في جنوب افريقيا .

وفي هذا السياق ، نلاحظ بارتياح الاجراء الذي اتخذ مؤخرا بإلغاء القوانين الرئيسية التي تشكل دعائم الفصل العنصري . غير أننا نأسف لأن الفصل العنصري لايزال قائما كما وضح بجلاء في كلمات وفود عديدة وفي التقارير المقدمة إلينا من الامين العام . ولاتزال أغلبية شعب جنوب افريقيا ممنوعة من ممارسة حقوقها السياسية المشروعة . وعلى المجتمع الدولي أن يواصل تعبئة موارده بغية مساعدة شعب جنوب افريقيا في كفاحه من أجل الديمقراطية والكرامة والعدالة .

وقد أتيحت لحكومة بلدي الفرصة من قبل لكي نرحب بتوقيع اتفاق السلم الوطني يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بين حكومة جنوب افريقيا والمنظمات السياسية الرئيسية في جنوب افريقيا .

وقد نجم اتفاق ١٤ أيلول/سبتمبر عن ضرورة التصدي على نحو عاجل للعنف الدائر بمستوى لم يسبق له مثيل ، الذي تتولى رعايته وتمويله وتغذيته القوى التي لاتزال تعارض عملية التحول الديمقراطي . فهذه القوى تحبذ إدامة نظام الفصل العنصري باعتباره السبيل المؤدي الى حماية امتيازاتها ومصالحها الانانية على نحو يضر بمصالح شعب جنوب افريقيا ككل .

وبوجه عام ، ستتوقف النتيجة الناجحة للمحادثات الجارية على وجود مناخ خال من العنف والتخويف . ومن شأن هذا المناخ أن يعزز وجود تفاهم وثقة متزايدين فيما بين أهالي جنوب افريقيا .

وقد تابع وفدي باهتمام شديد نتائج مؤتمر الجبهة الوطنية المتحدة المعقود في ديربان في تشرين الأول/اكتوبر الماضي . وفي هذا الخصوص ، نرحب بانشاء الجبهة الوطنية المتحدة . ونشير باهتمام خاص الى أن المؤتمر أكد دور المجتمع الدولي في رصد التطورات في جنوب افريقيا .

ونشير أيضا بارتياح الى الدعوات الموجهة الى الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والكومنولث للمشاركة بصفة مراقب في الاجتماع التحضيري الذي عقد في الشهر الماضي للمؤتمر الذي سيعقد في سبيل قيام جنوب افريقيا ديمقراطية ؛ إذ أننا نؤيد هذا النهج في العمل .

ولذلك ، نعتقد أنه ينبغي للامم المتحدة في هذه المرحلة أن تواصل ، على سبيل الاولوية ، الرصد الوثيق للعملية المؤدية الى تغيرات ديمقراطية في جنوب افريقيا . ولن تخسر الحكومة أو القوى الديمقراطية في جنوب افريقيا شيئا إذا سادت العملية المؤدية الى إزالة الفصل العنصري الشفافية الواضحة والتامة .

صحيح أنه لا ينبغي ايجاد تطابق آلي بين دور الامم المتحدة في ناميبيا أثناء عملية إنهاء الاستعمار ودور الامم المتحدة في العملية الجارية لإزالة الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا الديمقراطية وغير العنصرية .

غير أنه ينبغي أن نضع في الاعتبار أن هناك قاسما مشتركا لكلتا المسألتين . فقد كانت كل من جنوب افريقيا وناميبيا من بين أهم بنود جدول أعمال الجمعية العامة منذ انشاء المنظمة تقريبا ، وقد استغرق البندان كثيرا من الوقت والجهد .

وبالنظر الى التطورات الجارية في جنوب افريقيا ، نعتقد أن الجمعية العامة ، بما تتمتع به من حسن تقدير ، قد تكون راغبة في تخويل الامين العام واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مسؤوليات اضافية في مجال تنفيذ الإعلان الخاص بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي .

ومن الامور المشجعة لنا ، تنامي الجهود المتضافرة الرامية الى خلق مناخ سليم يؤدي الى بدء مفاوضات رسمية بشأن قيام جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية - ونرحب ، في هذا الخصوص ، بانشاء لجنة تحضيرية عريضة القاعدة لوضع أساس عقد مؤتمر في سبيل قيام جنوب افريقيا ديمقراطية .

ونعتقد ، من واقع مشاركة جميع المنظمات والاحزاب السياسية في جنوب افريقيا للمرة الاولى بالفعل في هذه العملية ، إن هذا يشكل في حد ذاته دليلا واضحا على استعدادها لتسوية الخلافات القائمة عن طريق المفاوضات .

ونود من هذا المنبر أن نكرر نداءنا الى شعب جنوب افريقيا بأن يظل يقظا ومتحدا لتفادي أعمال القوى المناهضة للتحول الديمقراطي في جنوب افريقيا . كما نعتقد أن الوقت قد حان لكي تستفيد جميع القوى المحبة للسلام في ذلك البلد ، ولاقصى حد ، من الزخم الناشئ خلال الاجتماع التحضيري الاخير بشأن عقد مؤتمر في سبيل قيام جنوب افريقيا ديمقراطية ، وهو الاجتماع المعقود في شهر تشرين الاول/اكتوبر الماضي .

وتتطلع حكومتي الى المؤتمر المقرر انعقاده في هذا الشهر في جوهانسبرغ - ونأمل بصدق أن يوافق المؤتمر على جدول زمني للبدء في المحادثات الموضوعية .

وكما ذكرنا دائما ، فإن قيام مجتمع مسالم وديمقراطي وغير عنصري في جنوب افريقيا أمر حيوي للسلم والاستقرار والتقدم والتعاون في الجنوب الافريقي . إن منطقتنا تتمتع بإمكانيات اقتصادية هائلة يحتمل معها انشاء سوق حيوية في المستقبل القريب ، وذلك بمجرد استعادة السلم ونشر تدابير بناء الثقة فيما بين دول المنطقة ، لمنع حدوث المزيد من المنازعات وتجدد أعمال العنف .

وستظل استعادة السلم في الجنوب الافريقي مسألة ملحة لأنها ستتيح لشعوب المنطقة بذل قصارى جهدها لصالح التنمية السريعة والمتسقة لبلدان المنطقة .

لقد انقضت عشرة أعوام من الجهود المتضافرة في نطاق مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ، مما أنعش آمالنا وجدد ثقتنا في أن بلدان المنطقة ستظهر دون شك ، أداء اقتصاديا أفضل في السنوات المقبلة ، بمجرد تمكننا من العمل في بيئة سلمية .

وسيصدق ذلك بدرجة متزايدة إذا راعينا حقيقة أنه على الرغم من أعمال الحرب والتدمير التي دامت سنوات طويلة في المنطقة ، ووجود بيئة اقتصادية دولية غير مؤاتية ، سجلت معظم الدول الاعضاء في مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ، بما في ذلك انغولا وموزامبيق ، معدلات نمو ايجابية في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ .

وفي سنة ١٩٩٠ ، رحبت الدول الاعضاء في مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي بانضمام بلد جديد الى صفوفها ، وهو العضو العاشر في المنظمة ، وأعني به جمهورية ناميبيا . ونحن نتطلع ، مع توقع تحرر المنطقة من الفصل العنصري ، الى وجود جنوب افريقيا الديمقراطية في مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ، للمشاركة في المنظمة على أساس من الانصاف والتوازن والمنفعة المتبادلة .

والواقع أن المنطقة تُعد نفسها بالفعل لاغتنام تلك الفرصة . فقد أُنشئت آلية تخطيط اقليمية تضم الدول الاعضاء في مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي وحركات التحرر في جنوب افريقيا بغية تحليل وتقييم المسائل المتصلة بالتعاون الاقليمي في الجنوب الافريقي في عصر ما بعد الفصل العنصري .

وكما جاء في تقرير مؤتمر التنسيق الإنمائي لسنة ١٩٩١ :

"فإن المرمى الاساسي للجهود الاقليمية هو تحقيق تكامل اقليمي لاقتصادات المنطقة عن طريق تنسيق وترشيد واتساق السياسات الاقتصادية الجزئية والقطاعية للدول الاعضاء . وينبغي لهذه العملية أن تؤدي الى درجة أعظم من التكاملية بين التقدم الوطني والاقليمي" .

وبالطبع سيتطلب بلوغ هذا الهدف مجموعة من التدابير الاقتصادية مثل تكامل نظم الاستثمار والانتاج والتجارة ، بما في ذلك تشجيع تداول أكثر حرية لرؤوس الأموال والسلع والعمالة وكذلك حركة الاهالي داخل المنطقة ، بغية خلق مجتمع حقيقي من أمم الجنوب الافريقي .

أما بلدان الجنوب الافريقي فهي متفائلة بشأن نتيجة المؤتمر الاستشاري السنوي لمؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي المقرر عقده في مابوتو في العام المقبل بمشاركة مجتمع المانحين ، وسيكون موضوعه "مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي : نحو تكامل اقتصادي" .

أود الآن ، أن أتناول البعد الخارجي لأسباب الفصل العنصري ، وفي مقدمتها الحرب الدائرة في موزامبيق . وكانت قد أقيمت لوزير خارجية بلادي باسكوال موكمبي الفرصة في تشرين الأول/أكتوبر ليبين أمام هذه الجمعية جهودنا في سبيل تصحيح مسار حالة الحرب في موزامبيق وإقرار السلم والهدوء في البلد .

ولقد ذكر وزير الخارجية في تلك المناسبة أن عملية المفاوضات كانت عسيرة وبطيئة وأنه بعد سبع جولات من المفاوضات . المباشرة بين الحكومة وحركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو) لم يخلص إلا إلى اتفاق جزئي يقضي بوقف إطلاق النار في ممري بيرا وليمبوبو .

وأود أن أحيط الجمعية العامة علما بأنه تم منذ ذلك الحين إحراز بعض التقدم في المفاوضات . ففي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وقّعت الحكومة ورينامو في روما أول بروتوكول بشأن المبادئ الأساسية التي ستسترشد بها المفاوضات . ويلزم البروتوكول الطرفين ، ضمن جملة أمور ، بالعمل على وجه السرعة لتحقيق وقف إطلاق النار بوجه عام في موزامبيق ويحدد الطرائق التي ينبغي اتباعها في المفاوضات وصولا إلى ذلك الهدف النبيل .

وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، تم أيضا في روما توقيع اتفاق ثان بشأن معايير وطرائق إنشاء أحزاب سياسية والاعتراف بتلك الأحزاب . وسوف تدخل المفاوضات مرحلتها الحاسمة لدى استئنافها خلال هذا الشهر بغية مناقشة ما تبقى من قضايا وبخاصة تلك المتعلقة بالعملية الانتخابية وبإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بوجه عام .

ولا يزال التزام حكومة بلادي بإقرار السلم أقوى ما يكون ، ومن ثم لن ندخر أي جهد لبلوغ ذلك الهدف .

ولقد أعلنا مرارا وتكرارا أنه ما من مبرر على الإطلاق يدعو إلى استمرار الحرب في موزامبيق . فاعتماد الدستور الجديد العام الماضي أوجد البيئة اللازمة لممارسة الشعب الموزامبيقي بحرية لحقوقه وحرياته الفردية وهيأ فرصا جديدة في هذا الصدد . ذلك أنه بمقتضى الدستور الجديد غدا للمواطنين كافة الحق في حرية التعبير والاجتماع وتكوين جمعيات .

وأصبح بوسع جميع القوى السياسية أن تسعى إلى بلوغ أهدافها ، وإلى تولي السلطة من خلال اقتراع شعبي وانتخابات حرة ونزيهة دونما حاجة إلى اللجوء إلى العنف .

إن الخسائر الاقتصادية المترتبة على حرب العدوان وزعزعة الاستقرار التي شنها على موزامبيق نظام الفصل العنصري القائم في جنوب افريقيا قدرت بما يربو على ١٥ مليار دولار . وفضلا عن ذلك أودت تلك الحرب بأرواح مئات الالاف من الموزامبيقيين . واضطر الملايين إلى التماس الملاذ في الدول المجاورة في حين نزح آخرون من ديارهم التي نشأوا فيها إلى أماكن أخرى داخل البلاد . وابتلعت الحرب المفروضة على بلدنا معظم ما حققناه في مستهل فترة ما بعد الاستقلال من نجاح في مجالي الصحة والتعليم الحيويين ، وبالتالي توقفت التنمية مما انعكست آثاره الفاجعة على ظروف السكان المعيشية .

إن آفاق السلم في موزامبيق تتطلب من المجتمع الدولي التزاما متجددا بدعم مبادراتنا وبرامجنا الرامية إلى إعادة حياة الملايين من الموزامبيقيين إلى مجراها الطبيعي وإنعاشها وكذا دعم الجهود المبذولة بغية التصدي للتحديات الكامنة في عمليتي الإعمار والتنمية . ونحن على بيِّنة من أن الطريق الممتد أمامنا سيكون محفوفا بالمخاطر والتعقيدات ، بقدر ما سيستمر شعبنا ، للاسف ، في المعاناة من الميراث المروع المتمثل في آثار الفصل العنصري المدمرة في الجنوب الإفريقي .

ونحن على استعداد للنهوض بمسؤولياتنا في إعادة بناء مجتمع ديمقراطي ينعم بالرخاء . وإننا لنعول على معاونة المجتمع الدولي لنا في تحقيق تلك الاهداف النبيلة .

السيد عبد الغفار (البحرين) : لقد بذل المجتمع الدولي خلال السنوات الماضية جهودا كبيرة للضغط على جنوب افريقيا لإنهاء سياسة الفصل العنصري التي تتبعها منذ أكثر من أربعة عقود . إن الكفاح المتواصل للاغلبية السوداء ، ودفق المتغيرات الدولية التي بدأت تشكل ملامح النظام الدولي الجديد أديا إلى تغيير تدريجي في مجرى السياسات الصارمة لانظمة وقوانين الفصل العنصري التي تمارسها حكومة

جنوب افريقيا . ففي شهر حزيران/يونيه عام ١٩٩١ اعتمد برلمان جنوب افريقيا القانون رقم ١١٤ لعام ١٩٩١ والخاص بتسجيل السكان . وقد تم أيضا إلغاء قانون تدابير تقسيم الأراضي على أساس عنصري مما أدى بالتالي إلى إلغاء قانون مناطق الفئات رقم ٣٦ لعام ١٩٦٦ ، وقانون أراضي السود رقم ٢٧ لعام ١٩١٣ ، وقانون الأراضي والاتحاد الاحتكاري الإنمائي رقم ١٨ لعام ١٩٣٦ ، وقانون تنمية مجتمعات السود رقم ٤ لعام ١٩٨٤ .

وفي هذا الصدد يقول الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المرحلي الثاني :

"في الوقت الذي ألغيت فيه ، في شهر حزيران/يونيه الأخير ، أهم قوانين الفصل العنصري فإن المواقف والممارسات التي اقترنت بها ، فضلا عن نتائج تلك القوانين ، ما زالت قائمة" . (A/45/1052 ، ص ٣)

إن ما يوضحه الأمين العام يعني أنه ينبغي لحكومة جنوب افريقيا اتخاذ تدابير وإجراءات فعّالة للإنهاء الحقيقي لنتائج نظام الفصل العنصري الذي أوجد فوارق اجتماعية واقتصادية عميقة في جنوب افريقيا . ومن ذلك على سبيل المثال بلغ دخل الفرد في هذا العام ٦٠٠ ٣٠ راند للمواطن الأبيض ، بينما هو لا يتجاوز ٤٠٠ ٢ راند للمواطن الأسود . ويبين تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الوارد في الوثيقة رقم A/46/22 المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ من أن ٥٣ في المائة من المواطنين السود يعيشون دون مستوى الفقر . ويشير التقرير أيضا إلى أن الحالة الاقتصادية تشتد سوءا في المناطق الريفية من البانتوستانات حيث يصل دخل ٨٥ في المائة من أسر المواطنين السود إلى أقل من مستوى الكفاف الأدنى . ويوضح تقرير صادر من معهد جنوب افريقيا للعلاقات العرقية في شهر تموز/يوليه عام ١٩٩١ أن ٢,٣ مليون من مواطني جنوب افريقيا يعيشون تحت وطأة سوء التغذية .

وفيما يتعلق بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا لإنهاء الفصل العنصري فإن البحرين لتأمل أن تعقب تلك الخطوات إجراءات عملية للقضاء الحقيقي على أشكال التمييز العنصري كافة وإعادة الحقوق السياسية للأغلبية السوداء .

إن المؤتمر التحضيري الذي انعقد في أواخر الشهر الماضي وشارك فيه عشرون تنظيما سياسيا من مختلف الاتجاهات السياسية في جنوب افريقيا يعتبر حدثا هاما لانه يمثل بداية الاجماع على إنهاء نظام الفصل العنصري . ولا شك في أن المجتمع الدولي ينظر بتفاؤل للمؤتمر المزمع عقده في العشرين والحادي والعشرين من الشهر الحالي والذي سيشارك فيه ممثلون عن عشرين تنظيما سياسيا في جنوب افريقيا ذلك لان هذا المؤتمر التاريخي يهدف إلى صياغة دستور جديد لجنوب افريقيا قائم على العدالة والمساواة بين جميع فئات الشعب .

ويحدونا الامل أن تلتزم حكومة جنوب افريقيا بالمبادئ والتوجيهات وبرامج العمل الواردة في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي الذي اعتمد بتوافق الآراء في ١٤ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٨٩ في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة والقرار ١٧٦/٤٥ الف المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ .

السيد نياكي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شهد العام الماضي تقدما ملحوظا نحو استئصال الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وهذا يتضح من تقرير الامين العام المقدم بموجب قرار الجمعية العامة ٣٤٤/٤٤ ، كما يتضح من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري المقدم إلى الدورة الحالية للجمعية العامة .

ولكن على الرغم من التقدم الذي نرحب به ، تظل احتمالات إقامة جنوب افريقيا حرة غير عنصرية وموحدة محفوفة بمشاكل كثيرة ، وما زالت العملية معرضة للإجهاض . وهناك ما يبرر الشعور بقدر من الارتياح لما أحرز من تقدم حتى الآن ، ويستحق إف دبليو دي كليرك التهنئة على ما أبداه من شجاعة لاستجابته على نحو بنّاء للضغوط التي مورست عليه لإجراء تحولات جذرية في مجتمع جنوب افريقيا .

ولكن الشعور بالفرح في هذا الوقت ليس له مجال بالتأكيد . وسيرتكب المجتمع الدولي خطأ فادحا إذا خفف من يقظته في هذا المنعطف الخطير لتطور العملية السياسية في جنوب افريقيا . وجدير بالذكر أنه في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، اعتمدت الامم

المتحدة الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الإفريقي . وقد حدد هذا الإعلان تسعة مبادئ رئيسية ينبغي أن تشكل الاساس لحل مقبول دوليا لمشكلة الفصل العنصري ، كما حدد خمسة شروط مسبقة ضرورية ينبغي لنظام بريتوريا أن يلبيها من أجل تهيئة المناخ الضروري لإجراء مفاوضات حقيقية . كما يقترح وضع مبادئ توجيهية لهذه المفاوضات وأن المجتمع الدولي ببرنامج عمل مكون من سبع نقاط للقضاء على نظام الفصل العنصري البغيض بدعمه لضحايا الفصل العنصري ودول خط المواجهة والدول المجاورة الاخرى في كفاحهم ضد محاولات زعزعة الاستقرار .

وقد أوفت بريتوريا بعدد من الشروط المسبقة المنصوص عليها في الإعلان . وكان آخر الإجراءات التي اتخذتها في هذا المجال قيامها ، في شهر حزيران/يونيه الماضي ، بإلغاء دعائم الفصل العنصري السيئة السمعة وهي قانونا الاراضي لعامي ١٩١٣ و ١٩٣٦ وقانون مناطق الجماعات لعام ١٩٦٦ وقانون تنمية مجتمعات السود لعام ١٩٨٤ ، والتعديلات التي أدخلت على قانون تسجيل السكان لعام ١٩٥٠ وعلى قانون الامن الداخلي لعام ١٩٨٢ . ولا ينبغي أن يُسمح لآخر الإجراءات التي اتخذها النظام ، وكذلك الإجراءات التي سبقتها مثل رفع الحظر المفروض على جميع المنظمات السياسية ، وإلغاء حالة الطوارئ والافراج عن عدد من السجناء السياسيين - ومنهم شخصيات بارزة مثل نيلسون مانديلا - بأن تحجب عنا الحقيقة وهي أن استجابة النظام فيما يتعلق بتلبية الشروط الخمسة المسبقة متعثرة وجزئية .

فلم يطلق سراح جميع السجناء السياسيين . ومن بين السجناء السياسيين الذين يتعين إطلاق سراحهم هناك كثير من المسجونين في عدد من البانتوستانات التي يزعم النظام انه ليس مسؤولا عنها . وما زالت المحاكمات السياسية جارية . وبالرغم من أن أحكام الإعدام لاسباب سياسية لم تنفذ منذ صدور الإعلان الذي اعتمد عام ١٩٨٩ ، فما برحت الهيئات القضائية للنظام تصدر الاحكام القاسية . عقابا على الجرائم السياسية .

ويتصور الإعلان إجراء المفاوضات في جو خال من العنف . ولكن الحالة الراهنة السائدة في البلدان المحيطة بجوهانسبرغ أبعد ما تكون عن تلبية ذلك المطلب . وقد داب النظام على إنكار دوره في تدبير موجة العنف التي تجتاح البلاد الآن ، ولكن قيام

الدليل على وجود قوة ثالثة فيما اختار النظام وحلفاؤه أن يسموه "عنف السود ضد السود" شيء يعرفه الجميع . ولا يشكل ما تكشف مؤخرا من قيام النظام بتمويل منظمات سياسية معينة بدافع خبيث هو إضعاف خصومه السياسيين إلا أحدث الأدلة في هذا الشأن . وأظهرت الدلائل التي تكشفت بعد ذلك أن هذا التواطؤ الدنيء قد استمر وأن النظام قام بتمويل آخر حتى حزيران/يونيه من هذا العام .

وليست القوى المناهضة للفصل العنصري هي وحدها التي تقدم هذه الأدلة . فالكثيرون منا ، بما فيهم الناشطون في ميدان حقوق الإنسان ، والصحفيون والأفراد الذين ارتبطوا سابقا بقوات الأمن ، قدموا أدلة تربط بين وحدات الاغتيال مثل كتائب "كوفوت" وكتيبة البافالو وعناصر الرينامو وبين موجة العنف التي ما زالت تجتاح البلدات في جنوب افريقيا .

ولم تردع هذه العقبات القوى المناهضة للفصل العنصري عن أن تسير في طريقها سعيا إلى تحقيق تسوية تفاوضية . ونحن نهنئها على حرمان المنتقصين من قدر التسوية من متعة السعي إلى تخريب عملية المفاوضات . ونهنئها على الأخص على دورها في التوصل إلى اتفاقات السلام التي تستهدف إنهاء العنف . ونطلب إلى جميع المعنيين أن يتعاونوا في هذا الجهد . ويتحمل النظام مسؤولية خاصة بوصفه طرفا في الاتفاقات وبوصفه سلطة مسؤولة عن صيانة القانون والنظام . وعليه أن يمارس مسؤوليته بوضوح وبلا تحيز لإرضاء غالبية السكان في جنوب افريقيا . وسيقف العالم ليرقب كيف يضطلع النظام بمسؤولياته .

وكل هذه العوامل الآنفة الذكر تبرر الدعوة التي تنادي بها القوى المناهضة للفصل العنصري بإنشاء ترتيبات انتقالية يمكن أن تحظى بثقتهم بحيدتها . ونحن نشارك حركات التحرير فيما أعربت عنه من قلق من أن نظام جنوب افريقيا الحالي لا يمكن أن يؤتمن على القيام بدور الخصم والحكم أثناء فترة الانتقال . والنظام نفسه له مصالح ذاتية على طاولة المفاوضات تتعارض مع مصالح القوى المناهضة للفصل العنصري . ونظرا لذلك نتفق تماما في الرأي القائل بوجود حاجة عاجلة إلى وضع ترتيبات انتقالية صحيحة للإشراف على فترة انتقال الحكم من الأقلية إلى الأغلبية ونؤيد تلك الترتيبات .

ويتوخى الاعلان أيضا كفالة حرية النشاط السياسي في فترة التحضير للمفاوضات . وقد حالف الصواب حركات التحرير عندما أكدت ان هذا الشرط لم يستوف بعد لان عددا يتراوح بين ٠٠٠ ٣٠ الف و ٠٠٠ ٤٠ من أبناء جنوب افريقيا مازالوا يوجدون في المنفى . ومما يدعو إلى الارتياح أن نلاحظ أن الاتفاق المعقود بين النظام ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين سيتيح لمواطني جنوب افريقيا هؤلاء أن يعودوا إلى بلدهم . ونحن نحث كل الاطراف المعنية على أن تمد إليهم يد التعاون والدعم كفالة للتنفيذ السريع للاتفاق . ونأمل أن تتوافر الموارد اللازمة لتوطين المنفيين وادماجهم في المجتمع .

ونود في هذا المنعطف أن نثني على حركات التحرير ونشيد بها لقرارها تكوين جبهة وطنية موحدة تسهل إلى حد كبير ، في رأينا ، عملية المفاوضات . فلن يتسنى إحراز النجاح الذي ينشده المضطهدون إلا ببذل جهد متضافر ومنسق . ونأمل أن تزول الخلافات التي ظهرت في صفوفهم مؤخرا بشأن الترتيبات اللازمة لعقد مؤتمر يعنى بإقامة مجتمع ديمقراطي في جنوب افريقيا ، وأن يستعيدوا مجددا موقفهم المشترك .

إن القوى المناهضة للفصل العنصري ليس في وسعها الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، أن تتجاهل السلاح الوحيد الذي من شأنه أن يكفل لها النجاح على طاولة المفاوضات . فحتى قبل أن تبدأ المفاوضات المضمونية بات من الواضح أن المشاورات المستمرة مع النظام تتطلب أكبر قدر من الوحدة يمكن أن تحققه القوى الديمقراطية في جنوب افريقيا .

وغني عن البيان أن نظام جنوب افريقيا لم يوافق على المفاوضات من تلقاء ذاته وإنما هو قد ارتضاها أساسا استجابة للضغط القوي من جانب الاغلبية المضطهدة داخل جنوب افريقيا وخارجها ومن جانب المجتمع الدولي . وغني عن البيان أيضا أن مواصلة الضغط ضرورية لإبقاء النظام جالسا إلى طاولة المفاوضات . إننا نعرف سجل النظام حق المعرفة ، وندرك أن أي تخفيف للعقوبات قبل الاوان يمكن أن يخرج العملية عن مسارها المنشود . وعلاوة على ذلك فإن النظام ليس هو الهدف الوحيد من فرض

الجزاءات . فإن القوى التي تعارض داخل جنوب افريقيا التحويل الديمقراطي للبلد ، بما في ذلك العناصر المتطرفة في صفوف الاقلية البيضاء ، بحاجة إلى أن تبصر جدية المجتمع الدولي .

وبعد أن طال النقاش حول ما إذا كنا قد بلغنا ، أو لم نبلغ بعد ، النقطة التي وصفها الإعلان بأنها تشكل دليلا على حدوث "تغييرات عميقة لا رجعة فيها" وهي النقطة التي يجوز عندها تخفيف الجزاءات ، ظهر توافق في الآراء على أن تلك النقطة ليست نقطة ثابتة وإنما هي نقطة متحركة دينامية . والاتفاق الذي توصل إليه رؤساء حكومات الكومنولث في اجتماع القمة الذي عقدوه في هراري في تشرين الاول/اكتوبر خير تجسيد لتوافق الآراء هذا . وربط تخفيف الجزاءات بالعملية الرامية إلى استئصال شافة الفصل العنصري وإنشاء مجتمع جديد في جنوب افريقيا خير استجابة دولية للحالة المتغيرة .

وبعد أن استعرض الامين العام الحالة في جنوب افريقيا وأوضح ما الذي تم إنجازه ، والمشاكل التي صودفت ، والمشاكل التي ما زال من المتعين مواجهتها أوضح في تقريره الثاني عن تنفيذ الإعلان أن

"... استجابة المجتمع الدولي يلزم أن تكون متكيفة بشكل تام مع هذه العملية المعقدة الدقيقة . وعلى النحو المتوخى في الإعلان ، ينبغي لاعمال التشجيع والضغط والمساعدة أن تتم بصورة مناسبة لمسيرة العملية ، وذلك مع مراعاة أن الهدف الاساسي يتمثل في إقامة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا" .(A/45/1052 ، الفقرة ١٤)

وتلك الاستراتيجية التي تجمع بين التشجيع والضغط تعترف بالحركة وتكافئها عندما يكون هناك ما يبرر ذلك . ويأمل وفدي أن تتبع الجمعية العامة ذاتها هذا النهج .

لقد أسعدنا الحظ لأن نستمع خلال هذه المناقشة إلى السيد كارنس ماكوتو ، رئيس مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، وإلى السيد نيلسون مانديلا ، رئيس المؤتمر

الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، وهما ممثلان بارزان للأغلبية المقهورة من سكان جنوب افريقيا . وقد أثرتنا شهادتاهما المباشرتان للحالة المتطورة في كفاحهما من أجل تحرير بلدهما من الفصل العنصري . وكانت رسالتهما واضحة فيما يتعلق بالدور الذي يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل أداءه من أجل إعطاء قوة دافعة للعملية . فقد حذرا من أن الوقت لم يحن بعد لرفع جميع الضغوط المفروضة على جنوب افريقيا . ويحث وفدي الجمعية العامة على أن تستمع لذلك النداء .

إن شعب جنوب افريقيا المكافح يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى دعم وتضامن المجتمع الدولي . فبغير هذا الدعم والتضامن يمكن أن تهدر الفرص المبشرة بالخير المتاحة في الوقت الحاضر .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥